

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٧٢

الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيدة فرازير/السيد دو بونو سانت كاسيا (مالطة)

السيد بوليانسكي	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد بريس لوسي	إكوادور	
السيد سباسي	ألبانيا	
السيد أبو شهاب	الإمارات العربية المتحدة	
السيد كوستا فيليو	البرازيل	
السيدة بيرسفيل	سويسرا	
السيد داي بنغ	الصين	
السيد بيانغ	غابون	
السيد اسحاقو	غانا	
السيدة جارو دارنو	فرنسا	
السيدة باربرا وودوارد	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد فيرناندس	موزامبيق	
السيد وود	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد إيشيكاني	اليابان	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٦٤٢ (٢٠٢٢) و ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) (S/2023/127)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601) (verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-06095 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139

(2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258

(2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401

(2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) و 2533

(2020) و 2585 (2021) و 2642 (2022) و 2672

(2023) (S/2023/127)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة:

السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ السيد

مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة

في حالات الطوارئ؛ والسيدة رشا محرز، المديرية المعنية بالاستجابة،

منظمة إنقاذ الطفولة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/127،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139

(2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015)

و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449

(2018) و 2504 (2020) و 2533 (2020) و 2585 (2021)

و 2642 (2022) و 2672 (2023).

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): سببت الزلازل التي ضربت

تركيا والجمهورية العربية السورية مؤخرا معاناة لا توصف لملايين

البشر. وكان السوريون المتضررون، في كلا البلدين، غارقين بالفعل

في واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في هذا القرن، بعد ١٢ عاما

قاسية من الحرب والنزاع. ومن ثم فإن التعرض لواحدة من أكبر

الكوارث الطبيعية في عصرنا يكاد يكون أمرا لا يمكن تصديقه. وقد

وقعت الزلازل عندما كانت احتياجاتهم في أعلى مستوياتها، وعندما

كانت الخدمات شحيحة، وعندما كان الاقتصاد في أدنى مستوياته،

وعندما كانت بنيتهم التحتية قد تضررت بشدة بالفعل. وأصابت الزلازل

العديد من المناطق التي يعيش فيها اللاجئون والنازحون داخليا، وفي

المناطق التي لحقت بها أضرار جسيمة بسبب الحرب أو التي لا تزال

ظروف النزاع فيها حادة.

وأنتدم مرة أخرى بأحر التعازي والمواساة لأولئك الذين فقدوا

أفراد أسرهم وأحبائهم في سورية وتركيا. وأحزن على السوريين الذين

شاركوا في العملية السياسية في جنيف والذين قتلوا أو فقدوا أفراد أسرهم

وأصدقاءهم. كما أحزن على جميع الذين عانوا من الألم والخسارة،

والذين يعيشون صدمة تلو الأخرى، والذين يسألون أنفسهم الآن كيف

سيعيدون بناء أي نوع من المستقبل. كما أشيد بالسوريين الأبطال،

في مختلف أنحاء سورية، فضلا عن عدد لا يحصى من العاملين في

المنظمات غير الحكومية والمستجيبين لحالات الطوارئ وموظفي الأمم

المتحدة، الذين بذلوا وما زالوا يبذلون جهودا دؤوبة في ظل ظروف

قاسية في المناطق المنكوبة.

والأولوية العاجلة هي الاستجابة الإنسانية الطارئة للزلازل التي

تشمل السوريين أينما كانوا. ويعمل زملائي في المجال الإنساني ليلا

ونهارا لتوسيع نطاق الاستجابة. وقد قدم وكيل الأمين العام للشؤون

الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث إحاطة إلى

المجلس أكثر من مرة في الأيام الأخيرة، وسيفعل ذلك مرة أخرى اليوم.

ودعما للواجب الإنساني، حثت الجميع على عدم تسييس

الاستجابة الإنسانية. وهذا يعني إمكانية الوصول: ليس هذا هو الوقت

والإخفاقات في الأيام الأولى عقب الزلازل، فقد بعثت الخطوات المتخذة استجابة لذلك رغم كونها جميعاً مؤقتة ولتحقيق أغراض إنسانية فحسب، ولكنها كلها مهمة، برسالة واضحة، مفادها أن اتخاذ خطوات إيجابية أمر ممكن وأن التعاون بشأن سورية أمر ممكن. وأرى عدة إشارات في ذلك الصدد.

أولاً، لاحظنا النوايا الحسنة التي أظهرها العديد من السوريين أنفسهم، قولاً وفعلاً، في تنظيم وإرسال المعونة الإغاثية إلى أشقائهم من المواطنين عبر الخطوط الأمامية، بغض النظر عن التحديات والمصاعب التي قد يواجهونها أنفسهم. وقد أخلني استعدادهم لتتحية السياسة جانباً. وأخبرنا أحد المحاورين السوريين عن حق أن المجتمع المدني السوري موجود في الميدان وفي كل منزل وكل أسرة. وأود أن أتوقف لأشير هنا إلى أن المرأة السورية تقف في طليعة تلك الجهود. ويقع على عاتقها العبء الإضافي المتمثل في توضيح المخاطر التي تواجه النساء حصراً الآن، وخاصة اللواتي يعشن في الأماكن العامة التي لا تكفل لهن ما يحتجن إليه من خصوصية وكرامة وأمن، واللائي تعملن للتغلب على التصورات الخاطئة بأن احتياجات النساء هي كماليات يمكن التغاضي عنها في وقت الأزمات الإنسانية. وفي لحظات تكشف ضعفهن الحقيقي، تردني تقارير عن تعرض نساء للاغتصاب والضرب والتحرش. فالنساء اللائي يحتجن إلى رعاية ما بعد الولادة يُحرمن من تلك الرعاية، وكذلك من الأماكن المناسبة للإيواء. والفتيات والفتيان معرضون للخطر بشكل خاص خلال هذه الأحداث المؤلمة والمربكة ولديهم احتياجات الحماية الخاصة بهم فيما ينشغل البالغون بأمر آخرى وقد أغلقت العديد من المدارس أبوابها أو أصبحت معطلة.

ثانياً، أرحب بإضافة استثناءات مؤخرًا فيما يتعلق بالزلازل في العديد من نظم الجزاءات أحادية الجانب، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وبالمساعي التي تبذلها هذه الأطراف لضمان ألا تؤثر جزاءاتها على جهود الاستجابة، خاصة نتيجة الإفراط في الامتثال لأحكامها. وشهدنا أيضاً قدراً هائلاً من النوايا الحسنة والطاقة الدبلوماسية فيما يتعلق بسورية، وذلك على

المناسب لممارسة الألاعيب السياسة فيما يتعلق بعمليات العبور عبر الحدود أو الخطوط الأمامية. وهذا يعني الموارد: هذا هو الوقت المناسب للجميع للتبرع بسرعة وسخاء لسورية وإزالة جميع العوائق التي تحول دون وصول الإغاثة إلى السوريين في جميع المناطق المتضررة. وهذا يعني الهدوء: ليس هذا هو الوقت المناسب للعمل العسكري أو العنف.

وقد حملت هذه الرسالة إلى جميع المحاورين: إلى فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية في جنيف؛ وإلى بيروت، حيث رأيت المانحين الرئيسيين الذين دعاهم الاتحاد الأوروبي إلى الاجتماع؛ وإلى دمشق، حيث التقيت وزير الخارجية المقداد؛ وإلى عمان، حيث التقيت وزير الخارجية الصفدي؛ وإلى اسطنبول، حيث رأيت رئيس هيئة التفاوض السورية، السيد جاموس. وقد كنت على اتصال مع وزير الخارجية التركي تشاوش أوغلو وتواصلت مع كبار المسؤولين من المنطقة العربية وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. واليوم عدت للتو من موسكو، حيث التقيت وزير الخارجية لافروف أمس.

لقد أعرب السوريون في شمال غرب البلد، لا سيما في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، عن إحباطهم الشديد من عجز المجتمع الدولي عن توفير المساعدة العاجلة في الأيام التي أعقبت الزلازل - وهو أمر سمعته من الكثيرين في المجتمع المدني ومن قيادة "المجلس الوطني السوري" في اسطنبول. والحقيقة المأساوية هي أن التحديات التي تتصل مباشرة بالمسائل المعلقة في لب النزاع أعاقت ولو جزئياً تقديم استجابة فعالة. وقد قلت منذ فترة طويلة إن الحالة في سورية لا يمكن أن تستمر وأن الوضع الراهن غير مقبول على الإطلاق وأن أبناء الشعب السوري معرضون بشدة لمشاكل لا يتحكمون فيها وحدهم. وجاءت الزلازل المأساوية التي ضربت البلد لتكشف ذلك بوضوح، حيث يدفع الشعب السوري وحده الثمن الباهظ مرة أخرى.

ولكن الزلازل كشفت أيضاً عن حقيقة أخرى، وهي أننا نرى أن التعاون أمر ممكن من أجل الصالح العام. وعلى الرغم من التحديات

أردنا تجاوز الاستجابة لحالة الطوارئ التي أحدثها الزلزال ومواجهة تحديات تسوية النزاع نفسه ومعالجة الأزمة المترسخة في سورية.

وبينما ننتقل من الاستجابة لحالة الطوارئ إلى التعافي بعد الزلزال، ستشكل التحديات السياسية القائمة المزيد من العقبات والمعضلات. وسيطلب حلها التعامل مع أحد أكثر المشاهد السياسية تعقيدا على وجه الأرض - أرض مقسمة إلى مناطق سيطرة متعددة؛ وحكومة تخضع لجزاءات من الجهات المانحة الرئيسية؛ وسلطات للأمر الواقع في أماكن أخرى؛ وأكثر من جماعة إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن؛ وخمسة جيوش أجنبية؛ ونزاعات عنيفة متشابكة؛ ونزوح جماعي؛ وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان؛ ومؤسسات متدهورة أو فاسدة أو غائبة؛ وبنية تحتية مدمرة؛ واقتصاد منهارة؛ وتزايد الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ والفقر المدقع والاحتياجات المتزايدة بصورة هائلة. وسيطلب الأمر اجتياز تلك التعقيدات في سياق يشهد المجتمع الدولي نفسه في ظل انقسام عميقا.

فلنستلهم من أبناء الشعب السوري في الميدان الذين تكاتفوا لمواجهة الصعاب خلال هذا الوقت للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجههم. إن الوضع اليوم غير مسبوق، ويتطلب قيادة وأفكارا جريئة وروحا تعاونية. وسيطلب أي سبيل سياسي جاد للمضي قدما إجراء حوار جاد بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لإحراز تقدم بشأن بعض القضايا السياسية العالقة للنزاع والتي يمكن أن تعوق الانتعاش الذي تشتد الحاجة إليه في أعقاب الكارثة. وسيطلب ذلك التقليل من الخطابة ومن اتخاذ مواقف وقذرا أكبر من البراغماتية. وسيطلب ذلك الواقعية والصراحة من جانب الحكومة السورية والمعارضة السورية وجميع الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية. وسيطلب حماية سورية من المنازعات الجيوسياسية الأوسع نطاقا بين الأطراف الرئيسية. إن الوضع يتطلب عملية منسقة.

وأنا أنسق عن كثب مع الزملاء من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون مع السلطات السورية وأصحاب المصلحة الخارجيين. كما أنني مستمر في التواصل مع أصحاب المصلحة أولئك

صعيد تقديم المساعدة مباشرة أو عن طريق الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الأخرى، وكذلك الإعراب عن التعازي. وسيكون استمرار سخط المانحين في صورة التبرعات المعلنة والمدفوعات السريعة استجابة للنداء العاجل محوريا.

ثالثا، أرحب بقرار الحكومة السورية فتح معبري باب السلام والراعي من تركيا إلى شمال غرب سورية. وتجدر الإشارة أيضا إلى الموافقة الشاملة على العمليات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية حتى تموز/يوليو، فضلا عن تدابير أخرى للحد من التعقيدات الروتينية أمام إيصال المساعدات الإنسانية وتسهيل المعاملات المالية المتعلقة بالاستجابة الإنسانية للزلزال بسعر صرف تفضيلي.

رابعا، أود أن أسجل أننا شهدنا هدوءا نسبيا في العنف بعد الزلزال، الأمر الذي يمكن أن ييسر عمليات الإغاثة ويثبت أنه يمكن تحقيق الهدوء والحفاظ عليه بالإرادة السياسية. وهذا أيضا أمر شددت عليه خلال زيارتي إلى دمشق. ومع ذلك، أود أن أضيف أنه يساورني القلق لأننا تابعنا في وسط ذلك الهدوء تقارير عن وقوع حوادث مقلقة - تبادل القصف وإطلاق قذائف الهاون بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية أو "قوات سورية الديمقراطية" أو المعارضة المسلحة أو الجماعة الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن هيئة تحرير الشام؛ هجوم عبر الخطوط نفذته هيئة تحرير الشام. وتقارير عن غارات لمسيرات تركية. وغارة جوية ضربت وسط دمشق نسبت لإسرائيل؛ وعمليات اغتيال في الجنوب الغربي؛ وهجمات بشعة نسبت إلى تنظيم داعش في الصحراء. والتقارير التي تفيد بوقوع إصابات بين المدنيين جراء أعمال عسكرية صادمة الآن أكثر من أي وقت لأنها تأتي في خضم كارثة طبيعية. وما زلنا نشدد على أهمية الهدوء في جميع أنحاء سورية. ونشدد بشكل خاص وعاجل على جميع الأطراف التي تتمتع بنفوذ على ضرورة وقف جميع أعمال العنف فورا للتمكين من توفير الإغاثة للسكان المدنيين وإعطائهم فسحة للراحة في جميع المناطق المتضررة من الزلزال.

إنها صورة مختلطة ولكن العناصر الأربعة، التي تتطلب عملا من قبل مختلف الأطراف، هي العناصر التي سنحتاج للبناء عليها إذا

في محاولة للمساعدة في إيجاد الطريق للمضي قدماً، بما يتسق مع ولايتي بموجب القرار 2254 (2015). نحن مدينون بذلك لجميع السوريين الذين يعيشون الكابوس المضاعف، والذين هم في أمس الحاجة إلى بصيص من الأمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنه لن يكون مفاجئاً لكم، سيدي الرئيسة، ولأعضاء المجلس، أن يكون من المفهوم أن الملاحظات التي سأدلي بها ستتداخل بشكل كبير مع ملاحظات السيد بيدرسن بسبب الأحداث غير العادية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة في سورية، وفي تركيا. ولذلك، مع الاعتذار، سأركز ملاحظاتي في هذه الإحاطة على الزلازل الأخيرة والاستجابة لها. فقد كان للزلازل تأثير إنساني هائل، وكما سمعنا من غير بيدرسن، كان لها آثار في سياقات أخرى، وهو أمر بالغ الأهمية.

لقد مرت الآن ثلاثة أسابيع منذ أن ضربت الزلازل تركيا وسورية. إن الحجم المدمر للكارثة يزداد وضوحاً، لكنه لا يزال غير واضح تماماً. فقد قُتل ما لا يقل عن 50,000 شخص، من بينهم نحو 6,000 في سورية، معظمهم في الشمال الغربي. وأصيب عدد أكبر بكثير من الأشخاص. ولا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص في عداد المفقودين. ولا نعرف ما إذا كانوا أحياء أم أموات. وهناك مئات الآلاف بلا مأوى.

وعلاوة على ذلك، ولإضافة المزيد من البؤس، تعرضت المنطقة الأكثر تضرراً مرة أخرى لهزات ارتدادية قوية أمس، وبالطبع قبل بضعة أيام تعرضت لزلزال آخر. وقد لحق المزيد من الموت والدمار والضرر بالسكان الذين أصيبوا بالفعل بصدمات نفسية بسبب سنوات عديدة من الحرب والنزاع.

وتأتي هذه المأساة الهائلة والتي تكاد لا تصدق في وقت صعب للغاية بالنسبة للشعب السوري، مما يضاعف المعاناة في بلد يعاني من

لأننا سنحتاج إلى كل الأطراف العربية والأوروبية الرئيسية، وبالطبع الأطراف في عملية أستانا والولايات المتحدة، للتعاون في بذل جهود منسقة. وإذا استطاع الجميع، وأعني الجميع حقاً، تصور إمكانية القبول بحلول وسط بعيداً عن المواقف السابقة، فسيربح الجميع. ولا يمكن القيام بذلك إلا على المستوى السياسي.

وأود أن أقول إن اتباع نهج يستهدف اتخاذ تدابير متبادلة لبناء الثقة على نحو يمكن التحقق منه، أو ما يُطلق عليها مقارنة خطوة مقابل خطوة، أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. فقد كان ذلك الحوار يتعمق بالفعل وستكون مبادئه الأساسية المتمثلة في التوازي وإمكانية التحقق والمسائل التي كان يسعى لتحقيق تقدم بشأنها حاسمة إذا أردنا إحراز تقدم. وذلك لأن الزلازل - لنكن صادقين - كشفت العديد من المسائل الأساسية المتعلقة بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وفاقمت منها، وهي مسائل مثل الحوكمة والسيادة والسلامة الإقليمية، ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وبناء بيئة آمنة وهادئة ومحابدة، وملف المحتجزين والمختفين والمفقودين، والعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، والكثير منهم نزحوا مرة أخرى بسبب الزلازل وليس لديهم مكان يذهبون إليه، وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، والتي أضافت الزلازل احتياجات جديدة إليها.

ورسالتني إلى الجميع هي نفسها: دعونا نستجيب بسخاء ونعمل معاً لدعم الاستجابة الطارئة للزلازل. ليعمل كل من لهم تأثير لكفالة الهدوء التام، خاصة في المناطق المتضررة من الزلازل. ودعونا نبني على الخطوات التي اتخذتها جميع الأطراف حتى الآن بتحركات أخرى من جميع الأطراف. وبتلك الروح، دعونا نحدد وننهض بخطوات إضافية لبناء الثقة من جميع الأطراف لمواجهة تحديات التعافي بعد الكارثة ومعالجة المسائل السياسية التي لم تحل. ودعونا نكفل مشاركة منسقة بالكامل في الفترة المقبلة لرسم طريق سياسي للمضي قدماً.

وأواصل التشاور على نطاق واسع، بما في ذلك مع الدول العربية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وأنا على استعداد لاستخدام مساعي الحميدة، ووضع المقترحات، ودعوة الجهات الفاعلة اللازمة للاجتماع

الأنقاض، في شمال غرب سورية على سبيل المثال، بمساعدة قليلة جدا من فرق البحث والإنقاذ الدولية، التي تمكنت من العمل في أماكن أخرى. وتُظهر لنا هذه اللحظات، كما يمكن لأعضاء المجلس أن يتخيلوا، أنه على الرغم من الجهود الدولية، فإن أعظم بطولة كانت إنقاذ السوريين للسوريين. ومن المفجع أن العديد من المُسعفين كانوا أنفسهم ضحايا. فقد قتل أو جرح العشرات من العاملين في المجال الإنساني خلال الزلزال والفترة التي تلتها.

وكما قال غير بيدرسن، وعلق كثيرون، بمن فيهم أنا، على الرغم من البداية المعيبة، فإن مجتمع الهيئات الإنسانية يستجيب لهذا التحدي. فمند 9 شباط/فبراير، عندما أُعيد تشغيل معبر باب الهوى الحدودي، أرسلت الأمم المتحدة أكثر من 423 شاحنة إلى شمال غرب سورية، تحمل الأغذية الحيوية ولوازم الإيواء وأطقم النظافة الصحية والمعدات والإمدادات الطبية اللازمة لما لا يقل عن مليون امرأة ورجل وطفل. ومن المقرر أن يتم تسليم المزيد من الشحنات في الأسابيع المقبلة بينما نزيد من ذلك إلى الحجم المطلوب والذي يحق للناس في تلك المنطقة الحصول عليه.

وكما فعلت في ذلك اليوم، أرحب بالطبع بموافقة الحكومة السورية على فتح معبري باب السلام والراعي الحدوديين أمام الأمم المتحدة وشركائها لإيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية. وكما قلنا في ذلك الوقت وقبله، كان هذان المعبران إضافة حيوية. ففي الأسبوعين الماضيين، أتاح المعبران الحدوديان لنا بالفعل الاقتراب بسرعة وكفاءة أكبر لرؤية المحتاجين في جميع أنحاء الشمال الغربي وتقديم قدر من المواساة لهم. وسيسهل معبرا باب السلام والراعي زيادة توسيع نطاق العمليات الإنسانية الجارية، التي استمرت في جميع الأوقات من خلال معبر باب الهوى باستثناء ثلاثة أو أربعة أيام من المأساة.

يقوم موظفو الأمم المتحدة الآن ببعثات شبه يومية إلى شمال غرب سورية لاستكمال الأنشطة الإنسانية الأساسية - تقييم الثغرات والدعم والتحدث إلى الشركاء المحليين والسكان المتضررين والتشاور معهم والاسترشاد بهم ورصد البرامج والاتصال بالسلطات المحلية.

12 عاما من النزاع. وحتى قبل هذه المأساة الأخيرة، كان نحو 15.3 مليون شخص - 70 في المائة من سكان البلد - بحاجة إلى مساعدة إنسانية.

وفي خضم موسم الشتاء القارس، دمر الزلزال أحياء بأكملها، مما جعلها غير صالحة للسكن، كما رأيت أنا وكثيرون غيري في وقت سابق من هذا الشهر. وفي حين أن العديد من السوريين، كما هو الحال دائما، فتحوا منازلهم للآخرين، إلا أن الملاجئ الجماعية أكثر ازدحاما من أي وقت مضى. وتشير التقييمات الأولية إلى أن 5 ملايين شخص في سورية يحتاجون إلى المأوى الأساسي والمساعدات غير الغذائية. وفي العديد من المناطق، تتكدس أربع أو خمس أسر في خيام، مع عدم وجود مرافق خاصة لكبار السن أو الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أو ذوي الإعاقة. وتكلم السيد بيدرسن بشكل مؤثر عن أوجه الضعف والظروف الخاصة التي تؤثر على النساء والفتيات.

ولا تزال مئات المباني معرضة لخطر الانهيار بشكل كبير. وتكلم معي محافظ حلب عن النسبة العالية جدا من المباني التي يخشى أنها قد يتعين هدمها في مدينة حلب. فقد يتعين هدم الآلاف. ويخشى الكثير من الناس، بالطبع، العودة إلى ديارهم، التي لم تُعتمد على أنها آمنة بعد.

ويتزايد خطر الإصابة بالأمراض وسط تفشي الكوليرا الموجود مسبقا. وتقيد تقارير بشأن شمال غرب سورية عن عدد كبير جدا من حالات تفشي الكوليرا منذ وقوع الزلزال. وترتفع أسعار المواد الغذائية والتكاليف المنزلية والمواد الأساسية الأخرى.

ويحتاج معظم الناس إلى المساعدة الإنسانية. وتتصاعد التوترات المجتمعية. ولكنني أود أن أسترعي انتباهنا الكامل، كما فعلت من قبل في المجلس، إلى المأساة الخاصة المتمثلة في الصدمة النفسية التي تصاحب هذه الكارثة المفاجئة والوحشية والعنيفة التي لا ترحم والتي تؤثر على الناس الذين يعيشون بالفعل في مثل هذه الظروف العصيبة. إن مرحلة البحث والإنقاذ من الاستجابة للزلزال بصدد الانتهاء. لقد شهدنا جميعا جهودا بطولية لمساعدة الضحايا المحاصرين تحت

المكلفة ولكنها ضرورية. لقد تضررت بشدة البنية التحتية الحيوية. لا تزال هناك حاجة إلى آلات لإزالة الأنقاض. وثمة حاجة إلى معدات وإصلاحات للمستشفيات المؤقتة. ونحن بحاجة إلى أدوات لاستعادة الحصول على مياه الشرب. نشعر جميعا بالقلق إزاء مخاطر تفشي الكوليرا في منطقة شمال غرب سورية وخارجها.

وتعمل الأمم المتحدة على معالجة العقبات غير المقصودة الناجمة عن الجزاءات وقوانين مكافحة الإرهاب، وكما قال السيد بيدرسن، نرحب بالتراخيص التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. ونواصل العمل من أجل التغلب على حالات الامتثال المفرطة التي لا تزال قائمة وتقيّد إيصال المساعدة أو القضاء عليها أو الالتفاف عليها. ولا يزال استمرار الشراكة أمراً أساسياً لتحقيق ذلك. ونحن سعداء جداً بالشراكة التي أقمناها مع تلك الدول الأعضاء لتحسين الهدف من تراخيصها حتى لا يحول أي شيء دون الوصول إلى المحتاجين والمتضررين من الزلزال.

كل تلك الجهود العاجلة ضرورية. وتتطلب الاستجابة الإنسانية الفعالة جهداً متواصلًا يتجاوز فترة الاهتمام الدولي الكبير، والتنسيق الوثيق، وبالطبع تقديم الدعم السخي. ويدعو النداء العاجل من أجل سورية لمدة ثلاثة أشهر إلى توفير ٣٩٧ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الملحة للغاية. سيعقد مؤتمر المانحين القادم في بروكسل وسيكون لحظة محورية لاستجابتنا في كل من سورية وتركيا. وفي الوقت نفسه، أود أن أذكر المجلس بأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣ ستظل تتطلب ٤,٨ مليار دولار لتلبية الاحتياجات الموجودة مسبقاً. هذا هو أكبر نداء إنساني نوجهه هذا العام في جميع أنحاء العالم، ويبيّن حجم وخطورة احتياجات سورية، بعد ١٢ عاماً من الصراع الذي لم تُردّه أبداً.

إننا نعرف ما يجب القيام به لتوفير ظروف معيشية كريمة للأشخاص المتضررين، وآمل أن نبذل الآن كل ما في وسعنا للمساعدة في تحقيق ذلك. ويمكن لكل فرد في هذه القاعة وفي هذه الجلسة أن يساعد على جعل ذلك حقيقة ملموسة. إن الارتقاء إلى مستوى هذه المناسبة مسعى مشترك. نشكر أولئك الذين استجابوا لنداءاتنا حتى

وأرحب بالموافقات السريعة من الحكومة السورية على التأشيرات. وقد سمحت تلك الإجراءات الجديدة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بزيادة عدد الموظفين المتخصصين لدعم العمليات في دمشق والمناطق المتضررة في سورية.

تقوم الأمم المتحدة، في حلب وحمص وحماة واللاذقية، بمساعدة الناس الموجودين في الملاجئ الجماعية المكتظة والمجتمعات المضيفة، مع التركيز بشكل خاص على الاستجابة للعنف القائم على أساس نوع الجنس، وكذلك الاستجابة إلى صدمة ذلك الصباح وغيرها من مخاطر الحماية، كما ذكرت سابقاً. وتعد نظم الإحالة والمساعدة العينية والدعم النفسي والاجتماعي من بين التدابير المستخدمة للمساعدة في التخفيف من المخاطر الكامنة. لقد أفرج عن ٤٠ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم عمليات الإغاثة في البداية. يستخدم أيضاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الصندوق الإنساني السوري والصندوق الإنساني السوري عبر الحدود لتوجيه الأموال بأسرع ما يمكن إلى المنظمات العاملة في الخطوط الأمامية.

كما نعلم جيداً من التعليقات العامة والأدلة التي شاهدناها بأعيننا، لم تكن الاستجابة للزلزال خالية من التحديات. لقد تأخرت الجهود الرامية إلى استئناف البعثات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية. وما زلنا نؤكد لجميع الأطراف ضرورة تيسير وصول الإغاثة الإنسانية والعاملين، في الوقت المناسب ومن دون عوائق، إلى تلك المناطق، وفتح جميع الطرق للوصول إلى جميع الناس بكل الطرق الممكنة، كما قال الأمين العام علناً. إن الطلب المتزايد على المواد الحيوية وندرتها الناتجة عن ذلك، والخيام ما هي إلا مثال واضح، إلى جانب ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يجهد سلاسل التوريد في المنطقة. بدأ المانحون في نقل الإمدادات جواً إلى الحدود التركية ويعبرون أيضاً إلى دمشق وحلب. وهذا أمر أساسي ونرحب به أيما ترحيب. ولم تعد الأسواق المحلية قادرة على توفير العمليات عبر الحدود بسهولة لتوريد بعض المواد الأساسية، ومن هنا تأتي الحاجة إلى عمليات النقل الجوي

بعضهم البعض. طلب السوريون المساعدة من المجتمع الدولي - لقد رأينا جميعا صور الدمار - ومع ذلك لم تصل المساعدة إلى سورية بالحجم والسرعة المطلوبين. بل كانوا بمفردهم تماما في تلك الساعات الأولى. عندما تخلى قسم كبير من العالم بأسره عن السوريين، وقفوا إلى جانب بعضهم البعض وأنقذوا ما تبقى.

أما الآن فيقوم عمال الإنقاذ المحليون بإزالة الأنقاض. توفر المنظمات المحلية للأطفال وأسرهم المأوى والبطانيات والفرش والملابس الدافئة والطعام. ويستخدم عمال الإغاثة شاحنات صغيرة لنقل المساعدات والإمدادات الأساسية إلى الأسر المحتاجة. وفي الوقت نفسه، فقدوا منازلهم وأحبائهم. إنهم أيضا يعانون من الخسائر العاطفية التي أحدثتها الزلازل. أود أن أشيد بالمجتمعات السورية وعمال الإغاثة والأصدقاء. عندما وقعت الكوارث والمآسي مرارا وتكرارا، لم يستسلموا، ولم يدعوا اليأس يتسلل إلى قلوبهم. ومع ذلك، فإن القدرة على الصمود لها حدود.

كانت مايا واحدة من ملايين الأطفال الذين عاشوا معظم طفولتهم في أصعب الظروف. على الرغم من شح الموارد، فقد ظلوا مثابرين. ذهبوا إلى المدرسة جائعين. وتحملوا فصول الشتاء الباردة والليالي المظلمة. لقد عملوا بكد لتأمين مستقبل أفضل، بيد أنه ما لم يحدث تغيير فلن تتحول قدرتهم على الصمود إلى مستقبل أكثر كرامة وأمانا. نحن مدينون لهم بإجراء ذلك التغيير، وتقديم الدعم الذي يحتاجون إليه، الآن وفي المستقبل. وبالنيابة عن جميع الأطفال في سورية، أطلب من المجلس والمجتمع الدولي وجميع أطراف النزاع في سورية أن يدركوا أننا بحاجة إلى نهج جديد. وأولئك الذين نجوا في حاجة ماسة إلى الدعم ليبدأوا حياتهم من جديد. ونحن الآن في سباق مع الزمن لتجنب الآثار الثانوية للزلازل. ولا تزال الخدمات تعمل فوق طاقتها في جميع أنحاء البلد، والأطفال في شمال سورية أكثر عرضة للعنف والاستغلال.

وحتى قبل وقوع الزلزال، وبعد ١٢ عاما من النزاع، كانت الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سورية هائلة. وتعني هذه الزلازل

الآن، ونتطلع إلى أن يفعلوا ذلك، وإلى زيادة دعمنا، لكي يعرف الشعب السوري على الأقل أن العالم يهتم به في هذا الوضع المحف والمحف لا يستحقه ولم يتوقعه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة محرز.

السيدة محرز (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة،

على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذا الوقت الحرج. أنا أتحدث إليكم اليوم بوصفي عاملة في المجال الإنساني وبوصفي سورية على حد سواء.

أريد أن أبدأ بإخبار المجلس بقصة مايا. في ليلة الزلزال، أمضت مايا تلك الليلة في المدينة في منزل تالا، صديقتها الحميمة وابنة عمها. من الجدير بالذكر القول بأنها كانت تنام هناك لأن المكان كان أقرب إلى جامعتها، ومع نقص الكهرباء والوقود في قريتها، كان التنقل أسهل. كلتاها كانتا متحمستين جدا في السنة الجامعية الأولى لمستقبلهما بالكامل.

عندما زلزلت الأرض في تلك الليلة، وبينما كان أفراد الأسرة يصرخون من أجل مساعدة بعضهم البعض، لم يستغرق الأمر سوى ثوان لدفن كل ممتلكاتهم التي كانوا يمتلكونها طوال حياتهم، هرع والد مايا من القرية، وجاء الجيران، لكنهم بالعمل بأيديهم فقط كانوا عاجزين أمام الفولاذ والخرسانة المحطمة. بعد بقائها ١٠ ساعات تحت الأنقاض، استسلمت رثنا مايا واختنقت. وعندما تم سحبها أخيرا، كان جسدها لا يزال دافئا، وما لبثت أن فارقت الحياة. كان الإنقاذ متأخرا، أي بعد فوات الأوان ببضع دقائق. توفيت مايا مع صديقتها المقربة وابنة عمها تالا وعمها وخالتها. كان عيد ميلادها التاسع عشر يوم السبت الماضي. مايا وتالا كانتا ابنتي عمي.

لقد حاول الجيران يائسين إنقاذ مايا، مستخدمين معدات محدودة ومعاول واستعملوا أيضا أيديهم. من الجدير بالذكر هنا أن الأسر والجيران والمجتمعات في جميع أنحاء شمال سورية هم الذين حرروا

بلد يعتمد على المعونة. ويجب أن تمثل الاستجابة للزلازل لحظة للتكاتف وتحية الاعتبارات السياسية جانبا وإعادة التفكير في نهجنا. وبينما أبقى الاستجابة من خلال المعونة الأطفال على قيد الحياة خلال العقد الماضي، فهل هذا يكفي؟ ألا يستحق الأطفال السوريون مستقبلا كريما ومستداما ومفعما بالأمل؟

لقد حان الوقت الآن للتركيز على التعافي. ويتعين علينا دعم المنظمات المحلية والمجتمع المدني لإجراء تغييرات مجدية في الدعم الذي يتلقاه الناس. وستحتاج المدارس إلى إعادة تأهيل ويتطلب الأمر تجهيز المستشفيات لتكون على مستوى الغرض المنشود. ويحتاج الأطفال إلى منازل آمنة وليس إلى خيام. ويحتاج آباؤهم إلى وظائف تدفع أجورا لائقة وتمكنهم من إعالة أسرهم. ومن دون إحداث تغيير في النهج والاكتفاء بمجرد إعادة بناء ما فقد، سيحتاج السوريون إلى الانتظار مدة حياة أخرى.

إننا بحاجة إلى نهج جديدة وخلاقة لمواجهة حجم التحديات التي تنتظرنا جميعا. فلا يمكن أن يكون مستقبل سامر هو العيش في الخيام أو الانتقال من مكان إلى آخر في حالة من اليأس بحثا عن الأمان. ولا يمكن أن يكون مستقبلا لا يجد فيه سوى رعاية صحية سيئة وتعليم متدن وفرص حياة رديئة. إن من حقه أن يكبر بأمان وأن يكون بصحة جيدة وأن يلتحق بالمدرسة، ومن حقه أيضا أن يحلم بمستقبله وأن يخطط له. ويجب ألا يكون هناك خطر على سامر من أن تنتهي حياته مبكرا، مثلما حدث مع مايا.

على غرار الكثير من السوريين، فقدت عائلتي وأصدقائي وزملائي. وفي آخر زيارة لي إلى سورية، رأيت الدمار والمعاناة. لكنني رأيت أيضا التضامن والأمل. رأيت أشخاصا يفتحون أبوابهم لجيرانهم ويعدون لهم وجبات ساخنة ويقسمون معهم الطعام الذي يحصلون عليه أصلا في صورة حصص غذائية. رأيتهم يعتنون بالأطفال الأصغر سنا وكبار السن. إن السوريين صامدون. فلندعم ذلك الصمود لمساعدتهم على بناء مستقبل أفضل.

خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، عانت سورية من النزاعات والأزمات الاقتصادية، والأمن الكوارث الطبيعية. فما الذي ننتظر حدوثه

أن الأسر مضطرة على الأرجح لاتخاذ قرارات صعبة جدا بالنسبة لأطفالها، بما في ذلك البحث عن حلول وسط من شأنها تغيير مجرى حياتهم فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والتغذية والرعاية الصحية، وكذلك فيما يتعلق بحماية هؤلاء الأطفال. وربما تقوم هذه الأسر حتى برحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط.

وتخبرنا العديد من العائلات أن أطفالها يعانون من كوابيس، وهم قلقون من حدوث زلازل آخر. لقد كُسرت ساق سامر البالغ من العمر ست سنوات وأصيب بجرح في رأسه عندما انهار منزله بسبب الزلزال. وهو الآن يعيش في مخيم مع أسرته، وأخبرت والدته فريقي إنه يقول لها مرارا وتكرارا: "الحمد لله ليس لدينا جدران، لذلك لن يسقط علي شيء". ويحتاج الأطفال وأسره إلى دعم نفسي واجتماعي مستمر لمساعدتهم في التعافي من ندوبهم النفسية. ومن الواضح أنه لا ينبغي تركهم يواجهون تلك التحديات وحدهم. إنهم بحاجة إلى دعمنا، ولهذا نحتاج إلى الوصول إلى السكان المتضررين. وأصبحت إتاحة إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى جميع المتضررين أمرا بالغ الأهمية الآن. إننا بحاجة إلى الوصول من جميع الجهات وعبر جميع السبل. فحياة الأفراد ومستقبلهم يتوقفان على ذلك.

وترحب منظمة "إنقاذ الطفولة" بالاتفاق على فتح معبرين حدوديين إضافيين وتخفيف التدابير الإدارية للمساعدات الإنسانية التي وضعتها الحكومة السورية، تماما كما رحبنا بالجهود التي يبذلها المجلس لكفالة إمكانية الوصول. ونرحب أيضا بالتراخيص التي أصدرتها مؤخرا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بهدف تخفيف الأثر غير المقصود للجزاءات على المساعدة الإنسانية. واليوم، ندعو إلى مواصلة جميع التدابير الرامية إلى تيسير إيصال المعونة.

لقد حان الوقت للتكلم عما سيأتي بعد ذلك. وإذا أمكن حل مشكلة إيصال المساعدة - ويجب حلها - فستحتاج المنظمات الإنسانية والمنظمات المحلية إلى التمويل لتوسيع نطاق أنشطتها لإنقاذ الأرواح ومساعدة الناس على التعافي. إن الزلازل تتيح لحظة للتفكير في كيفية قيامنا بعملنا في سورية. ولا يمكننا أن نكون ضالعين في جعل سورية

خلال قرار من المجلس. وبفضل ذلك الاتفاق، يمكن للأمم المتحدة منذ ٩ شباط/فبراير الوصول بصورة كاملة ودون عوائق ليس عبر معبر باب الهوى فحسب، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، ولكن أيضا من خلال معبري باب السلام والراعي اللذين أعيد فتحهما مؤخرا.

وبالإضافة إلى ذلك، في غضون الساعات القليلة الأولى بعد المأساة، قدمت السلطات السورية للعاملين في المجال الإنساني موافقات شاملة للعمل في جميع أنحاء البلد. وينطبق الشيء نفسه على إرسال قوافل إنسانية إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة دمشق في الشمال الغربي. ويتيح ذلك التدبير فرصا هائلة لتنسيق إيصال المساعدات الإنسانية على طول الطرق الداخلية السورية، وهو ما يمثل امتثالا تاما للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، كما يتماشى مع الموقف الذي يتشاطره جميع أعضاء المجلس بأن من الضروري إيصال المعونة إلى المحتاجين بكل الوسائل الممكنة.

ومع ذلك، لم تحظ رسالة القيادة السورية بالاعتراف على نحو الملأ حتى الآن. وخلال الأسبوعين اللذين انقضا منذ وقوع المأساة، وبسبب التخريب الواضح من جانب إرهابيي هيئة تحرير الشام، لم تُرسل قافلة إنسانية واحدة عبر خط التماس. وعلى الرغم من الحالة على أرض الواقع والافتقار إلى القدرات اللوجستية والهياكل الأساسية للنقل، هناك حاجة ماسة إلى إيصال المساعدات الإنسانية من دمشق إلى شمال غرب البلد. وأقل ما يقال إن هذه الحالة محيرة. فنحن نتكلم عن نفس المسلحين المتمترسين في إدلب اللذين يتلقون المعونة الإنسانية في بعض الحالات ويمنعونها في حالات أخرى. ومما يؤسف له أن هؤلاء المسلحين يرتعون في الأساس نتيجة لتعاضد عدد من الوفود في المجلس التي لا تفعل شيئا سوى التعبير بضعف عن قلقها إزاء ما يحدث، مما يحول دون إجراء المجلس لتقييم عادل للأعمال التي يرتكبها الإرهابيون.

وإذا أضفنا إلى ذلك الأدلة الوفيرة على أن مسلحي هيئة تحرير الشام يستولون علنا على المساعدات الإنسانية التي تدخل الجيب من

بعد ذلك كي نتصرف بشكل مختلف؟ إن أطفال سورية يعتمدون علينا جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة محرز على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، على إحاطتهما بشأن الجوانب السياسية والإنسانية للحالة في سورية. واستمعنا أيضا باهتمام إلى الملاحظات التي أدلت بها ممثلة المجتمع المدني اليوم، السيدة رشا محرز.

لقد اهتز العالم بأسره بسبب حجم المأساة الناجمة عن الزلزال في المنطقة الحدودية السورية التركية. واتحدنا جميعا في تقديم تعازينا والإعراب عن تضامننا مع أسر الضحايا. واحتاج كلا البلدين إلى مساعدة عاجلة - وأرسلت وزارة حالات الطوارئ الروسية ووزارة الدفاع الروسية أكثر من ٢٠ رحلة جوية إنسانية وما يقرب من ١٠٠٠ طن من المساعدات إلى سورية. كما يتلقى السوريون دعما شاملا من خلال مركز المصالحة الروسي بين الأطراف المتحاربة.

ويتفق أعضاء مجلس الأمن في تقييمهم على أن عواقب الكارثة، التي ضربت عدة محافظات في سورية، قضت فعليا على المكاسب التي تحققت في المجال الإنساني خلال السنوات السابقة. ونظرا لحجم الكارثة غير المسبوق، واسترشادا بالضرورة الإنسانية، استجابت دمشق فوراً وبلا قيود لطلب الجناح الإنساني للأمم المتحدة بالموافقة على فتح معبرين إضافيين على الحدود مع تركيا أمام المنظمة العالمية لإيصال المساعدات الإنسانية. ونرحب بهذا النهج الذي تتبعه الحكومة السورية. إن الاتفاق المبرم بين سورية والأمم المتحدة يتسق تماما مع المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وبالتالي فإنه لا يتطلب أي إجراء آخر من

لقد زدنا زملائنا بالفعل بإحصاءات حول ما فعلناه ولائزال نفعله على الصعيد الثنائي في هذا المجال. ومع ذلك، فإنهم يتجاهلون عمداً كون حجم المساعدات التي نقدمها يتجاوز ما يخصصونه بعدة مرات. ولا نود في المقام الأول أن نعمل من خلال آليات الأمم المتحدة لأنها، على الرغم من كل الطلبات التي قدمناها، لا تزال مبهمه ولا يمكننا الحصول على معلومات أساسية عن المشاريع التي يجري تنفيذها.

وبوجه عام، فإن محاولات زملائنا لإظهارنا بمظهر المستغلين عندما يتعلق الأمر بمشاريع التعافي المبكر تتدنى عن مستوى الجهات الفاعلة الدولية التي تحترم أنفسها. وعلاوة على ذلك، فإن الشعب السوري نفسه يعرف جيداً من يساعده ومقدار ما يقدمونه من مساعدة. وما يمكن أن يتباهى به زملائنا الغربيون هو جهودهم لإبقاء اللاجئين السوريين في المخيمات في البلدان المجاورة لأسباب سياسية. ويمكنهم أيضاً التباهي بجزءاتهم الخائفة، التي تضع عبئاً ثقيلاً على كاهل السوريين العاديين. ونحث أعضاء المجلس على توخي الحذر من تقييمات الإعفاءات من نظم الجزاءات. فممنح هذه الإعفاءات ليس عملاً من أعمال الشهامة أو حلاً سحرياً للعديد من المصائب التي لا تزال الجزاءات الغربية تجلبها للشعب السوري. ولا تستحق الإعفاءات الإنسانية ثناءً خاصاً، بل هي الحد الأدنى لما يمكن بل ويجب أن تفعله سلطات الولايات المتحدة والدول الأوروبية في ظل الظروف الحالية. وبطبيعة الحال، لا نشهد أي جديد في مسألة الرفع الكامل للجزاءات الانفرادية، ولكنها تزداد أهمية.

وقد انعكس موضوع الجزاءات، على وجه الخصوص، في سياق عواقب زلزال شباط/فبراير في الاستعراض المواضيعي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وننتطلع أيضاً إلى التقرير الذي وعد به فريق الأمم المتحدة القطري في سورية في كانون الثاني/يناير بشأن تأثير الجزاءات.

وقد قالت الأمانة العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً إن المشاكل التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني أثناء عملهم في الميدان بسبب ما يسمى بـ "أثر الامتثال المفرط" لن تختفي. وقد تسبب قانون

خلال الآلية العابرة للحدود من أجل إعادة بيعها بعد ذلك إلى السكان المحليين، ويفرضون السيطرة على المراكز الإنسانية التطوعية في منطقة خفض التصعيد في إدلب ويستولون على الأموال التي تتلقاها، فإن الصورة المعروضة على المجلس محبطة تماماً.

وفي الأساس يحاول زملائنا الغربيون إجبارنا جميعاً على التستر على مخطط الفساد الذي يستفيد منه الإرهابيون المدرجون في قائمة الأمم المتحدة. وبما أن المسلحين لا يستطيعون الوصول إلى أي من الإمدادات عبر خطوط التماس التي تسيطر عليها الحكومة السورية - أو على الأقل لكمية أقل من تلك التي يحصلون عليها من الإمدادات العابرة للحدود - فهم غير مهتمين بها. وبالتالي، لا تبدي العواصم الغربية أيضاً سوى اهتمام فاتر بهذه الإمدادات. ولا يظهر زملائي الذين يتصرفون بهذه الطريقة بمظهر يسيء لهم فحسب، بل إنهم يقوضون أيضاً مستقبل الآلية العابرة للحدود ككل التي لا جدوى منها إلا بصفتها عنصراً مؤقتاً يستكمل عمليات التسليم بين السوريين. وإذا كانت عمليات التسليم المشروعة تماماً من دمشق تُعرقل بشكل مصطنع، فإننا لا نرى أي معنى في الحفاظ على عمليات التسليم هذه في إطار الآلية العابرة للحدود التي تنتهك سيادة سورية وسلامة أراضيها.

وبالتوازي مع تقديم المساعدات العاجلة لسكان سورية، يجب إيلاء اهتمام عاجل لإعادة إعمار المناطق المدمرة - البنية التحتية السكنية والاجتماعية والمجتمعية. وسيطلب ذلك دعماً محايداً من المجتمع الدولي بأسره. وفي عام ٢٠١٧، قدرت الأمم المتحدة مبلغ التمويل اللازم لاستعادة هذا البلد العربي بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار. وبالنظر إلى وتيرة تمويل الخطة الإنسانية لسورية على مدى السنوات القليلة الماضية، يمكننا أن نؤكد بثقة أن الجهات المانحة لا تستطيع أو لا تريد تنفيذ هذه المهمة.

وبصراحة، لقد صُدمنا من استخفاف بعض أعضاء مجلس الأمن، الذين يحاولون توبيخنا بزعم عدم قيامنا بأي شيء للمساعدة في استعادة سورية، لأننا لا نتصرف من خلال آليات الأمم المتحدة.

منطقة حضرية مكتظة بالسكان. ونتيجة لذلك، قُتل خمسة أشخاص وأصيب ١٥ آخرون. وسقطت إحدى شظايا الصاروخ الإسرائيلي الذي اعترضته الدفاعات الجوية السورية على بعد ٣٠٠ متر فقط من مبنى السفارة الروسية في دمشق.

وندين بشدة استعمال إسرائيل للقوة في هذه الحالات، وهو ما يشكّل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي. ونحث الجانب الإسرائيلي على وقف استفزازاته المسلحة ضد سورية والامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. ونرى أن الاستمرار في هذه الممارسة الخاطئة غير مقبول على الإطلاق، لا سيما في الوقت الذي تقدم فيه دول العالم، بما فيها روسيا، المساعدة بنشاط إلى السوريين من أجل التغلب على عواقب الزلزال المدمر وترسل عمال الإنقاذ والمسعفين والإمدادات الإنسانية إلى البلد.

ونذكّر مرة أخرى بأنه يجب، من أجل تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين، سواء في سورية أو خارجها، أن يستعيد البلد سلامته الإقليمية وسيادته بالكامل، فضلا عن سيطرة دمشق على كامل الأراضي الوطنية. وتقوم الاتفاقات المبرمة في إطار صيغة أستانا - روسيا وإيران وتركيا - بشأن إدلب ومنطقة ما وراء نهر الفرات على تلك المبادئ. وسنواصل، بالتعاون مع شركائنا، العمل على تسهيل تحقيق التطبيق المستدام والطويل الأجل في سورية والمنطقة.

وندعو باستمرار إلى دفع عملية التسوية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، بدعم من الأمم المتحدة، من دون تدخل خارجي وعلى أساس احترام مبادئ سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها.

وفي إطار ذلك النهج، أجرينا تبادلا وافيا للأراء مع المبعوث الخاص في موسكو في ٢٧ شباط/فبراير. وخلال تلك المشاورات، أكدنا ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي ينص على تعزيز الحوار بين السوريين، بما في ذلك في إطار عمل اللجنة الدستورية. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير مرة أخرى إلى أهمية الجهود التي يبذلها السيد بيدرسن لنزع الطابع السياسي عن منهاج جنيف

قيصر الأمريكي لحماية المدنيين السوريين لعام ٢٠١٩ في عرقله حتى جهود الأمم المتحدة لإيصال إمدادات إنسانية من الأسمدة الروسية المحتجزة في موانئ الاتحاد الأوروبي إلى دمشق. ونؤكد أنه لا يمكننا الوصول إلى تلك الأسمدة، ولكنها تعتبر، في إطار نظام الجزاءات المفروضة على سورية، منتجاً مزدوج الاستخدام، مما يقلل من فرص إرسالها إلى دمشق. وبالنظر إلى أن سورية تواجه أزمة جوع وشيكة وأن أراضيها الزراعية محتلة من الولايات المتحدة، فإننا نتوقع أن تتخذ واشنطن، إذا كانت ملتزمة حقا بالقيم الإنسانية، الخطوات اللازمة للسماح للأمم المتحدة بتنفيذ هذه العملية الإنسانية. ومع الأسف، لا شيء من هذا القبيل يحدث في الوقت الحالي. ومرة أخرى نحث الأمانة العامة للأمم المتحدة على معالجة مشاكل الآثار السلبية للجزاءات المفروضة على سورية، وعلى وجه الخصوص، كفاءة إرسال هذه الشحنة من الأسمدة إلى البلد.

وبشكل منفصل، نطالب الأمين العام بأن يسحب بنفسه منهجيته المخزية "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية"، التي تشكّل مظلة تحتمي بها الجهات المانحة الغربية وتضفي الشرعية بحكم الواقع على تأكيداتهم السياسية بشأن عدم جدوى تمويل مشاريع البنية التحتية في الأراضي التي تسيطر عليها السلطات السورية الشرعية.

وفيما يتعلق بالمسار العسكري - السياسي لتسوية الحالة في سورية، فإننا مضطرون إلى الاعتراف بأن المشاكل القائمة في الميدان، مثل الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي وما تبقى من بؤر الإرهاب، أضيفت إليها مشاكل جديدة تأتي في شكل تهديد بتنفيذ عملية عسكرية محتملة في شمال الجمهورية، فضلا عن تنشيط مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك جراء إطلاق سراح سجناء من تنظيم داعش.

وإزاء تلك الخلفية، تتواصل الأعمال العسكرية التعسفية التي تقوم بها إسرائيل بانتظام. ففي ١٩ شباط/فبراير، شن سلاح الجو الإسرائيلي مزيدا من الهجمات على الأراضي السورية. وهوجمت عدة أهداف في دمشق ومحيطها. وأصاب أحد الصواريخ مبنى سكنيا في

الطرائق، بما في ذلك الطرائق عبر خطوط التماس. وندعم بقوة خطة عمليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقديم المعونة عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي. كما ندعو النظام وروسيا إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس إلى مستوطنة ركبنا من دون عوائق. وإذ نعمل على زيادة المساعدات لجميع السوريين المتضررين، يجب علينا أن نبقي مدركين للتقارير المقلقة عن تحويل النظام للمساعدات المنقذة للحياة، التي انتهى بها المطاف للبيع في الأسواق أو في أيدي السلطات التي تسعى إلى الاستفادة من توزيعها. كما يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن جهات فاعلة أخرى تحول المساعدات أو تمنع عمليات التسليم. إننا ندعو النظام وجميع الأطراف إلى تسهيل العمليات الإنسانية والامتناع عن تحويل المساعدات أو تسييسها.

ونشير مع القلق إلى أن تقارير مقلقة وردت، في أعقاب الكارثة الطبيعية، تفيد بأن نظام الأسد استأنف القصف في شمال غرب سورية، متسببا في المزيد من الأضرار والكرب. وذلك يؤكد الحاجة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإحراز تقدم على المسار السياسي. ونحث النظام السوري على التعاون الكامل مع جهود المبعوث الخاص بيدرسن لعقد مناقشات بحسن نية تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد أصبحت آثار الزلزال أكثر تدميرا نتيجة للظروف التي أوجدها نزاع يقترب من دخول عامه الثاني عشر. والحالة في مدن مثل حلب أكثر صعوبة في أعقاب الزلازل لأن العديد من مبانيها دمرت أصلا من قبل نظام الأسد الذي قصف وضرب مواطنيه.

والمجلس محق في إبقاء الحالة الإنسانية قيد نظره ولكننا نعلم جميعا أن بإمكانه، بل ينبغي له، أن يفعل المزيد لدعم العملية السياسية. ولا تزال اللجنة الدستورية متوقفة بسبب مطالب روسيا التعسفية. فلنجدد جميعا التزامنا بعملية سياسية يقودها ويملكها السوريون تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مقرها الأوروبي في جنيف. والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو خارطة الطريق المتفق عليها لحل النزاع

واستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية، فضلا عن الحفاظ على اتصال منتظم مع السوريين. ومن الأهمية بمكان أن نركز على تلك المهام وألا ننشغل بالمبادرات الأخرى التي لا تزال قيمتها المضافة غير واضحة بالنسبة لنا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والمبعوث الخاص بيدرسن والسيدة رشا محرز على إحاطاتهم.

مرت الآن ثلاثة أسابيع منذ زلزل ٦ شباط/فبراير القاتلة التي أودت بحياة الكثيرين. ونؤكد من جديد دعمنا لاستجابة الأمم المتحدة لجميع المتضررين من هذه المأساة. وقد أعلننا حتى الآن عن تقديم ما قيمته ١٨٥ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لشعبي تركيا وسورية.

ونرحب بالأبناء التي تفيد بأن المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة لا تزال تمر عبر معابر الراعي وباب السلام وباب الهوى، ونأمل أن تزداد الشحنات الأساسية والمنقذة للحياة عبر الحدود مع توفر المزيد من الإمدادات. ونشيد بمجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية السورية التي قدمت تلك الخدمات الحيوية في جميع أنحاء سورية، وخاصة في الشمال الغربي. بيد أن الأزمة الإنسانية في المناطق المتضررة من الزلزال لم تبدأ قبل ثلاثة أسابيع. فقد كانت الحاجة إلى المزيد من مساعدات الأمم المتحدة وإمكانية وصولها، لا سيما في شمال غرب سورية، واضحة بشكل مؤلم لسنوات. واليوم، إذ نبدأ في فهم الدمار الذي خلفته الزلازل، من الواضح أن المعونة ستكون ضرورية في المستقبل.

ويجب علينا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نواصل رصد الحالة عن كثب لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. ويجب علينا أن نضمن استمرار وصول المساعدات عبر الحدود إلى الشعب السوري من دون تدخل غير مبرر. وإذا تطلب ذلك إجراء من المجلس، فيجب علينا أن نكون مستعدين لاتخاذ. وتكرر الولايات المتحدة تأكيد دعمها لتوزيع المعونة الإنسانية من خلال جميع

رشا محرز، مديرة الاستجابة في منظمة إنقاذ الطفولة، على إحباطاتهم وعملهم الدؤوب. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2023/127). ونود أن نعرب مرة أخرى عن تعازينا الخالصة على جميع ضحايا الزلازل - لجميع المتضررين في تركيا وسورية. ونعرب عن امتناننا أيضا لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على جهودها الدؤوبة في الميدان لضمان وصول المعونة إلى المحتاجين بينما يتضررون هم أنفسهم من المأساة، كما سمعنا من السيدة محرز.

وبعد ثلاثة أسابيع من حدوث الزلازل والهزات الارتدادية العديدة، أصبحت الاحتياجات الإنسانية في سورية أكبر من أي وقت مضى. فالناس في المناطق المتضررة بشكل مباشر يبقون على قيد الحياة بإمدادات غذائية غير كافية وسكن غير آمن ودعم طبي غير كافي ومستوى عالٍ للتعرض للعديد من مخاطر الحماية. ومن بين هؤلاء ملايين السوريين الذين نزحوا داخليا نتيجة للنزاع المستمر. والحاجة إلى الغذاء والمأوى والتدفئة ومياه الشرب والأدوية والوقود وخدمات الحماية الأوسع المراعية للمنظور الجنساني عالية في جميع مناطق سورية. وقد أدت الزلازل إلى تفاقم نقاط الضعف وعدم المساواة القائمة المرتبطة بالعمر والجنس والظروف الصحية في جميع أنحاء البلد. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تكفل الاستجابة الإنسانية تلبية الاحتياجات المتميزة لمختلف فئات الشعب. إن مخاطر العنف الجنسي والجنساني مرتفعة بشكل خاص في سياق التدمير والتهدية هذا.

إننا نشيد بالجهود التي تبذلها العديد من البلدان لتمكين المساعدات الإنسانية في تركيا وسورية. ونبعث فينا الأمل أن نسمع أن قوافل الأمم المتحدة تمكنت من إيصال المعونة عبر المعابر الحدودية الثلاثة في باب الهوى وباب السلام والراعي منذ التقاهم الذي تم التوصل إليه في ١٣ شباط/فبراير بين سورية والأمم المتحدة. وكما سمعنا من فورنا، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت أكثر من ٤٠٠ شاحنة بعمليات تسليم من هذا القبيل خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. ونأمل أن يزداد عدد الشاحنات المحملة بالمعونة الإنسانية في المستقبل القريب، إذا تم توفير المزيد من التمويل للاستجابة. ويجب كفالة وصون الظروف

وتلبية احتياجات الشعب السوري الطويلة الأجل. وبدلا من استخدام الزلازل لصرف الانتباه عن الحاجة إلى الإصلاح، ندعو النظام إلى أن يتقدم أخيرا ويشارك بشكل عام في عملية سياسية تساعد جميع السوريين.

ونعلم أن بعض أعضاء المجلس أشاروا إلى أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على سورية قد تعوق إيصال المساعدات الإنسانية. وقد ذكر البعض تلك الإيحاءات بحسن نية؛ ولم يفعل البعض الآخر مثلهم. وأود أن أوضح أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على سورية تستهدف الأفراد والكيانات الذين مارسوا معاملة وحشية مع الشعب السوري لأكثر من عقد من الزمان. إنهم أفراد عذبوا السوريين أو أسقطوا أسلحة كيميائية على سوريين أو سرقوا من الشعب السوري من خلال الفساد المستشري. والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة لا تستهدف تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وقد أوضحنا ذلك من خلال إجراءاتنا. وتتضمن برامج الجزاءات التي ننفذها العديد من الاستثناءات لتيسير المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإغاثة في حالات الكوارث. وقد أصدرنا عدة تراخيص عامة لتوضيح للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية أن جزاءاتنا لا تستهدف المساعدات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، نحن على استعداد لمساعدة المنظمات الإنسانية إذا رأت أي عوائق في إيصال المساعدة.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بتبرعات الأسمدة. إن الولايات المتحدة ليست السبب في أي تأخير في قدرة روسيا على تسليم الأسمدة إلى سورية، كما تدعي روسيا. فإذا أرادت روسيا التبرع بالأسمدة، يمكنها القيام بذلك. ويجب على روسيا العمل مباشرة مع الأمم المتحدة لتوزيع التبرعات الزراعية داخل سورية من خلال شركائها المحليين.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في القيام بصياغة الملف الإنساني السوري، البرازيل وسويسرا. وأود أولا أن أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة

اللازمة لإيصال المعونة والخدمات الأساسية بسرعة ومن دون عوائق (تكلم بالفرنسية) بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

أود الآن أن أتحدث بصفتي الوطنية عن الحالة السياسية في سورية.

كما قلت للتو، فإن الزلازل التي حدثت في ٦ شباط/فبراير وهزاتها العديدة اللاحقة قد شردت مجتمعات محلية بأسرها في شمال وشمال غرب البلد. وتبين شهادة أحمد - عضو في إحدى منظمات المجتمع المدني الناشطة في محافظة حلب - هذه الحالة المأساوية إذ قال:

”في بضع لحظات أصبح الجميع ضحايا، حيث وقع ضحايا لهذا الزلزال المدمر المدنيون وعمال الإغاثة وحتى أفراد الشرطة والإسعاف والدفاع المدني. وكانت ثمانون ثانية كافية جدا لتغيير الحياة هناك“.

وبالنسبة لسوريين فقد أضافت تلك الثواني الـ ٨٠ من الزلزال إلى ١٢ عاما من النزاع الذي قوض الأساس السياسي والاجتماعي لبلدهم. تتقدم سويسرا بالشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على التزامه منذ الساعات الأولى للزلازل إزاء الأشخاص المتضررين وفقا للولاية المناطة به من قبل المجلس. في ذلك الصدد، نرحب باجتماعي فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية اللذين عقدا تحت رعايته يومي ٩ و ٢٢ شباط/فبراير في جنيف - مقر الأمم المتحدة في أوروبا والمنظمات الإنسانية الرئيسية العاملة في الميدان.

وتود سويسرا أيضا أن تعزز دعوة المبعوث الخاص إلى وقف وطني لإطلاق النار وأن تشجعه على مواصلة إجراء محادثات تحقيقا لتلك الغاية مع الأطراف الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. من حلب إلى السويداء، ومن دير الزور إلى حمص، تعرض الغارات الجوية والهجمات العشوائية والاشتباكات المسلحة المدنيين للخطر في جميع أنحاء البلد وتعوق تحقيق السلام الدائم حقا. وسنواصل دعوة أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وكفالة حماية المدنيين والمرافق المدنية.

وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والنداء الوارد في تقرير الأمين العام الأخير (A/76/890) عن الأشخاص المفقودين في سورية تدعو

وعلاوة على ذلك، نرحب بحقيقة أنه قد أمكن حتى الآن إيفاء أربع بعثات للأمم المتحدة مشتركة بين الوكالات عبر الحدود في المنطقة المتضررة من الزلازل. فهذه البعثات هامة من أجل الحصول على تقييمات للحالة في الميدان والاستجابة وفقا لذلك، ونأمل أن تتمكن من الاستمرار. ومن المهم ضمان استمرار توزيع المعونة من دون وقوع حوادث أمنية كبيرة على الأرض. ونحث جميع الأطراف على الاستمرار في السماح بالوصول المستدام للمساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق وتسهيل وصولها إلى جميع مناطق سورية. وفي ذلك الصدد، يلزم توفير كل المعونة، بما في ذلك من خلال الطرائق العابرة للحدود وعبر خطوط التماس، للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وبشكل مستدام. وندعو جميع الأطراف إلى حماية عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من خلال احترام القانون الدولي الإنساني ووقف الأعمال العدائية، لأنها لا تؤدي إلا إلى زيادة معاناة السكان المدنيين.

وبصفتنا مشاركين في القيام بالصياغة، فإننا نظل نسترشد بالواجب الإنساني واحتياجات الناس في سورية. ولا يمكن تسييس عواقب هذه الكارثة الطبيعية المدمرة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة دعمها للنداءات الإنسانية العاجلة استجابة للزلازل، فضلا عن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣، بما في ذلك صناديق التمويل الجماعي. وينبغي أن يكفل ذلك الإسراع بتقديم المساعدة المنقذة للحياة واستمرارية البرامج والمشاريع القائمة بالفعل من قبيل برامج ومشاريع الإنعاش المبكر. لقد كانت الحالة الإنسانية في سورية أسوأ من أي وقت مضى قبل هذا الزلزال. كما خلف ما يزيد على العقد من الأعمال العدائية المستمرة عواقب طويلة الأجل وأصبح من المتوقع أن يحتاج ١٥,٣ مليون سوري في جميع أنحاء البلد إلى المساعدة هذا العام. وسيزداد هذا العدد الآن. وإن من واجبنا مساعدتهم.

إن الشعب السوري الذي أنهكته سنوات النزاع وآثار الزلزال الأخير إلى بعض الهدوء. لقد كان هناك ١٥,٣ مليون شخص أو ما يزيد على نسبة 70 في المائة من سكان البلد، بحاجة إلى المساعدات الإنسانية قبل وقوع الزلازل. ويستمر تدهور مؤشرات الحاليتين الإنسانية والاقتصادية بينما تشهد الخدمات الأساسية انهياراً بينما يؤدي استمرار نقشي الكوليرا والصدمات المناخية إلى تفاقم الوضع المتردي أصلاً.

وندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة الجهود بصورة فعالة لدعم النداء العاجل الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة بحشد ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار لأجل إنقاذ الأرواح ومنع المزيد من المعاناة في سورية عقب الزلزال. ونحيط علماً بالإعلانات الأولى للمانحين الذين تعهدوا بتقديم المساعدة المالية أو المادية، الأمر الذي نعتبره مشجعاً. ولكن يجب علينا أن نبذل المزيد من الجهد. علاوة على ذلك، نلاحظ باهتمام أن عمليات إيصال المعونة التي بدأت في الميدان في ١٤ شباط/فبراير ما تزال مستمرة بصورة سلسة ودون عوائق في معابر باب الهوى وباب السلام والراعي. ونظراً إلى أن الوصول يشكل حجر الزاوية في تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، أود أن أرحب مرة أخرى بقرار الحكومة السورية الذي أذن بفتح المعبرين الجديدين باب السلام والراعي لمدة ثلاثة أشهر بالإضافة إلى باب الهوى. لقد سهل ذلك زيادة وتيرة وحجم إيصال المساعدات إلى المواطنين السوريين المحتاجين.

ويساورنا القلق إزاء استمرار الأعمال العدائية في شمال سورية، لا سيما في منطقة تخفيف التوتر في إدلب مع استمرار الغارات الجوية والقصف المتبادل والاشتباكات في ظروف نقشي الكوليرا في ١٤ محافظة. ولا تزال الأعمال القتالية في الجزء الشمالي من البلد تؤدي إلى تفاقم معاناة المدنيين، مما يعرضهم لخطر الموت والإصابة والمزيد من التشرد. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قتل ما مجموعه ٤٢ مدنياً، من بينهم أربع نساء و ١٣ طفلاً، نتيجة للأعمال العدائية وأصيب ما لا يقل عن ٥٢ مدنياً من بينهم امرأتان و ١٧ طفلاً. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وخاصة الحرص المستمر على تجنب

سويسرا إلى توضيح مصير الأشخاص المحتجزين والمفقودين بصورة كاملة. إن أقارب المفقودين من بين ١٥,٣ مليون سوري يعتمدون على المساعدات الإنسانية. كما إنهم من بين ملايين اللاجئين السوريين في جميع أنحاء العالم، وقد بعضهم أفراداً آخرين من عائلاتهم خلال ٨٠ ثانية من الزلزال العنيف. ويعني إعطاء أولئك الأقارب الحق في معرفة مصير ذويهم المفقودين فتح الباب أمام الحل السياسي الذي لا يزال المخرج الوحيد من النزاع.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غانا وموزامبيق وبلدي غابون.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. لقد استمعنا باهتمام إلى الشهادة المؤثرة للسيدة رشا محرز. كما نرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما سمعنا للتو مرة أخرى، فإن سورية تمر بأزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل وتتطلب اهتماماً خاصاً من المجلس. لقد أصبحت الحالة أكثر إثارة للقلق بعد زلزال ٦ شباط/فبراير الذي ضرب سورية وتركيا المجاورة في نفس الوقت وصحبه هزات ارتدادية عديدة تسببت في خسائر بشرية فادحة ومعاناة لا توصف لشعبي هذين البلدين علاوة على أضراره المادية الهائلة. وبالإضافة إلى الخسائر الفادحة في الأرواح، تسبب الزلزال في أضرار كبيرة في البنية التحتية لآلاف المباني بما فيها المدارس والمستشفيات التي تحول بعضها إلى أنقاض وعرض عشرات آلاف الأشخاص لظروف جوية شتوية قاسية وتسبب في إصابات مروعة للناجين، بمن فيهم الأطفال.

يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس خالص تعازيهم لأسر الضحايا ويعربون عن أطيبت تمنياتهم بالشفاء العاجل للمصابين.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيدة رشا محرز على إحاطاتهم.

نشعر بالحزن لما سمعناه عن تعرض تركيا وشمال سورية للمزيد من الزلازل في ٢٠ شباط/فبراير ونتقدم بأحر التعازي للمتضررين من هذه السلسلة من الأحداث الأساسية.

لا يزال الوضع الإنساني في سورية مزرياً للغاية، حيث تؤدي الزلازل إلى تفاقم الأزمات القائمة بالفعل في البلد. ولا يمكن قياس حجم الاحتياجات في سورية، حيث سُجلت مستويات قياسية من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن نقشي الكوليرا وظروف الشتاء القاسية.

وترحب اليابان بالاتفاق بين الرئيس الأسد والأمم المتحدة على فتح معبرين حدوديين إضافيين إلى شمال غرب سورية لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر. وقد سمح ذلك للأمم المتحدة بتوسيع نطاق عملية تقديم المعونة عبر الحدود، حيث أرسلت المنظمة بالفعل أكثر من ٤٠٠ شاحنة محملة بالمساعدات الحيوية. ويجب استخدام جميع الطرائق، بما في ذلك العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، للاستجابة بشكل كاف للاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية. وفي هذا الصدد، يجب أن نتوقف جميع الأعمال العدائية، لا سيما في المناطق المتضررة من الكارثة.

وأود أن أطلع مجلس الأمن على أن اليابان أعلنت في ٢٤ شباط/فبراير قرارها بتقديم ٢٧ مليون دولار كمنحة طارئة للمناطق المتضررة من الزلزال في سورية وتركيا، بالإضافة إلى توفير مواد الإغاثة الطارئة التي تم تسليمها بالفعل. ونحن ممتنون لأولئك الذين يعملون في الميدان في سورية لتسهيل تسليم المساعدات الحيوية بسلاسة وفي الوقت المناسب. وندعو جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة السورية، إلى مواصلة اتخاذ خطوات للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب السوري.

وفي حين أن الأزمة الإنسانية الوشيكة تنصدر عن حق اهتمامنا، يجب ألا ننسى أن الحل السياسي لا يزال حاسماً لإنهاء النزاع في

المدنيين والمرافق المدنية أثناء تنفيذ عملياتها العسكرية. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في سورية لتسهيل إيصال المساعدات إلى الضحايا. ونحث جميع الأطراف على تحية خلافاتها جانباً خلال حالة الطوارئ الوطنية الأساسية هذه.

تشيد الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس بعمل المبعوث الخاص بيدرسن الذي يواصل جهوده لدفع عملية بناء الثقة خطوة بخطوة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ونكرر دعمنا الكامل له. ونأمل أن تعقد الدورة التاسعة للجنة الدستورية التي تيسرها الأمم المتحدة في جنيف في أقرب وقت ممكن وأن تتصدى للتحديات الكبيرة التي تواجه اللجنة. إننا نتابع عن كثب مشاورات المبعوث الخاص مع النساء والمجتمع المدني، التي تعد أيضاً عنصراً أساسياً في العملية السياسية وبناء السلام الدائم. وبما أن المرأة السورية يجب أن تشارك في بناء مستقبل بلدها، فإننا نشجع الحكومة السورية على وضع تدابير تشريعية وسياساتية تهدف إلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في جميع مجالات الحياة لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين. ونحث جميع الأطراف على احترام الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات.

وعلاوة على ذلك، نحيط علماً ببدء العمل مؤخراً بإعفاءات دائمة فيما يتصل بالزلازل في العديد من نظم الجزاءات الانفرادية. ونحيط علماً أيضاً بأن الأمم المتحدة ستواصل العمل بشكل ثنائي مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن هذه المسائل بغية تحديد التدابير المناسبة لمعالجة الآثار غير المقصودة لهذه الجزاءات، فضلاً عن العقوبات التشغيلية التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية. ويدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن جميع البلدان المعنية إلى رفع الجزاءات تقادياً لعرقلة عمليات الإغاثة لصالح السكان السوريين المحتاجين.

ختاماً، في ظل الوضع الصعب الراهن في سورية، فإن ليس هذا هو الوقت المناسب للحسابات السياسية. ويدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة جميع أصحاب المصلحة والمجتمع الدولي ككل إلى وضع مصالح الشعب السوري في المقام الأول والعمل معاً لإغاثته.

باسم حكومة وشعب إكوادور، أود مرة أخرى أن أعرب عن تعازينا لجميع ضحايا الزلازل وتضامننا معهم وعن تمنياتنا القلبية للمتضررين في التغلب على هذا الوضع الصعب الذي كان بمثابة اختبار لقدرة جميع الجهات الفاعلة في سورية وفي المجتمع الدولي على الاستجابة. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا إزاء عمل غير بيدرسن ومارتن غريفيث وجويس مسويا وغادة مضوي ومايك روبسون، فضلا عن عمل جميع المسؤولين في مختلف وكالات الأمم المتحدة في الميدان والمنظمات غير الحكومية العاملة في الخطوط الأمامية. كما نشيد بـ ٧٩ عاملا في المجال الإنساني لقوا حتفهم فيما كانوا يحاولون التخفيف من احتياجات السكان السوريين في الميدان.

ونأمل في تحليل ثلاثة من الدروس المستفادة خلال هذه الأسابيع وفي أن يسهم ذلك في الانتقال السلمي في المستقبل. الدرس الأول هو أن الإطار المؤسسي، في سياقات السلام والاستقرار، يُمكن من التعامل بكفاءة وسرعة مع حالات الطوارئ الطبيعية. والدرس الثاني هو أنه في أي سيناريو، تسهم نتائج التضامن والعمل التعاوني في زيادة وضوح أكثر المشاكل تعقيدا ومعالجتها، ولا سيما مشاكل الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم والأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين، من بين فئات أخرى. والدرس الثالث هو أن هذه الحالة الحرجة تمثل فرصة في الساحة السياسية للبحث عن حلول مستدامة للنزاع في سورية تركز على احترام الوحدة والاستقلال والسلامة الإقليمية، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

منذ ٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن أربع جلسات تلقى فيها معلومات مباشرة عن تدهور الأوضاع في الميدان. وناقشنا أفضل الاستراتيجيات لتزويد سورية بالإغاثة الفورية ويجب أن نعترف بتحقيق نتائج إيجابية. ويثبت فتح معبرين حدوديين إضافيين، باب السلام والراعي، أمكن من خلالهما إيصال حمولة ٤٢٣ شاحنة من الأدوية والأغذية والمياه والبطانيات والخيام وغيرها من الإمدادات الأساسية إلى سورية، ما يمكن تحقيقه بقليل من الإرادة السياسية والاهتمام الحقيقي بالشعب السوري. وتكتمل المعابر الحدودية والعمليات عبر خطوط

سورية. ولا يمكن حل الأزمة الإنسانية بشكل أساسي من دون تسوية النزاع.

ومن المشجع أن نسمع أن المبعوث الخاص بيدرسن ونائبة المبعوث الخاص رشدي يواصلان جهودهما الدؤوبة، بما في ذلك من خلال التواصل مع الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الدوليين والعمل على استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف. وإحراز تقدم في جميع هذه المجالات، بما في ذلك ملف المحتجزين والمفقودين، أمر حتمي لإنهاء النزاع بالوسائل السلمية والدبلوماسية.

أشار بعض مقدمي الإحاطات إلى أن السوريين، نساء ورجالا، يتكاتفون ويعملون معا في الميدان من أجل بقائهم. وتحت اليابان جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، ولكن ليس وحدها، على المشاركة الكاملة بنفس روح التضامن التي أظهرها السوريون العاديون في الميدان في المساعي الحميدة للمبعوث الخاص للنهوض بعملية سياسية شاملة وجامعة، وعلى التعاون الكامل في هذا الشأن. فلا يزال ذلك هو السبيل العملي الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار للشعب السوري.

ويجب أن يبقى الشعب السوري في صميم جهودنا الدبلوماسية والإنسانية. كما يجب على مجلس الأمن أن يضع الخلافات جانبا وأن يعمل بشكل بناء من أجل تحسين الحالة الإنسانية وتنفيذ عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبعد ١٢ عاما من النزاع، يستحق الشعب السوري، وخاصة النساء والأطفال، أن يروا مستقبلا سلميا ومزدهرا في الأفق. فلنجعل ذلك حقيقة واقعة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني على المعلومات التي قدمها المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث، وعلى الرواية المؤثرة التي قدمتها السيدة رشا محرز، المديرية المعنية بالاستجابة في منظمة "إنقاذ الطفولة" في سورية.

وخلال هذه الظروف الصعبة، كانت روح التضامن الدولية حاضرةً لمساندة الشعب السوري، وفي مقدمتها المساعي العربية، التي برزت في تواصل العديد من الدول العربية مع سورية خلال الفترة الماضية، وتضافر الشعوب العربية مع أشقائهم السوريين، لتؤكد من جديد ضرورة إعادة الجمهورية العربية السورية إلى حضنها ومُحيطها العربي. وفي ذلك الإطار، أجرى وزير الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات زيارةً عاجلةً إلى سورية وتركيا بعد الزلزال لمس خلالها مدى الدمار والمُعاناة في المناطق المتضررة. وفي سياق الأوضاع الراهنة، أود تسليط الضوء على المسائل التالية:

أولاً، يجب تكثيف الاستجابة الدولية الإنسانية لسورية، بكافة الطرق المناسبة، وبصورةٍ عاجلة، للوصول إلى جميع المتضررين. ومن هذا المنطلق، رحبت دولة الإمارات بقرار الحكومة السورية فتح معبرين إضافيين لمدة ثلاثة أشهر استجابةً للاحتياجات العاجلة والاستثنائية جراء الزلزال، حيث ساهمت هذه الخطوة الهامة في نقل آلاف الأطنان من المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية - التركية. كما نرحب بما أشار إليه السيد غريفيث حول استمرار وصول هذه المساعدات من المعابر الثلاثة بشكلٍ متواصل وبدون عوائق.

ومن جانبنا، فقد حرصنا في دولة الإمارات على الاستجابة لهذه الأوضاع الإنسانية، بما يتماشى مع مبادئ سياستنا الخارجية في إغاثة الشعوب المنكوبة. إذ سارع بلدي إلى إطلاق عملية إنسانية لإرسال مساعداتٍ إغاثية وطبية إلى سورية وتركيا وفرق البحث والإنقاذ وتوفير مستشفيات ميدانية. كما قدمنا حزمة مساعدات بلغت أكثر من ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لكلا البلدين، منها ٢٠ مليون لدعم خطة الاستجابة العاجلة لسورية. ونعمل كذلك على تيسير جسرٍ جوي تضمن ما يفوق ١٠٠ طائرة من المساعدات والدعم الطبي، فضلاً عن تيسير جسرٍ جوي من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي، لتسهيل رحلات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى سورية.

ثانياً، نؤكد على ضرورة الإسراع في إزالة الأنقاض والبدء بمرحلة التعافي المبكر في جميع المناطق المتأثرة بالزلزال والتي تُعاني من

التماس بعضها بعضاً في تيسير تقديم المساعدة الإنسانية. ولذلك ينبغي للمجلس أن يدعم كلتا الأليتين.

وتدين إكوادور بشدة أنه في خضم حالة اتسمت بالحزن وانعدام الأمن، تتواصل الهجمات المسلحة على الأراضي السورية - وهي حوادث أودت بحياة المدنيين وجلبت المزيد من الرعب إضافة إلى الفوضى التي يشهدها البلد بالفعل. ونلاحظ بقلق بالغ التقارير الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تحذر من تزايد أعداد حالات العنف الجنسي في مراكز اللاجئين المجتمعية. وندعو أفرقة الأمم المتحدة في الميدان إلى تنفيذ آليات الإشراف التي يمكن أن تيسر تفعيل البروتوكولات ذات الصلة. ونحثها على تقديم التقارير ذات الصلة بالسرعة وحسن التوقيت اللذين تتطلبهما تلك الحالات.

ونؤيد أيضاً النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام الرامي إلى جمع ٣٩٧ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في الأشهر الثلاثة الأولى. ومع ذلك، نحن على يقين من أن هذا الرقم سيرتفع مع بدء الجهود لإعادة توطين المشردين وإعادة بناء البنية التحتية الاستراتيجية التي دمرتها الزلازل. وتؤكد إكوادور من جديد عزمها على دعم المبادرات التي تيسر تقديم المساعدة الإنسانية إلى أهم المناطق وتنفيذ قرارات المجلس الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب السوري.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): نشكر السيد غير بيدرسون والسيد مارتن غريفيث على إحاطتهما المهمتين. كما نشكر السيدة رشا محرز على إحاطتها المؤثرة ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لها ولكافة المتضررين من الزلزال.

لقد مر الشعب السوري الشقيق بدمارٍ كارثي هذا الشهر. فبعد إثني عشر عاماً من الحرب والظروف الإنسانية الصعبة، أضاف الزلزال آلاماً جديدة، حيث أسفر عن سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى وحول المدن التاريخية ذات الحضارة العريقة إلى كومة من الأنقاض، وخلف عائلاتٍ مشردة، وأطفالاً مُيْتمة. وبينما يواصل الشعبان السوري والتركي تضاميد جراح الزلزال الأول المدمر، جاء الزلزال الثاني في ٢٠ شباط/فبراير ليضيف المزيد من المعاناة على ملايين السكان. الذين نقدم لهم، مرةً أخرى، بخالص تعازينا ومواساتنا.

نقص هائل في الخدمات الأساسية وعدم توفر المأوى للمتضررين. السورية كجزء من الجهود المبذولة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين.

كما نشكر المديرية المعنية بالاستجابة في سورية في منظمة "إنقاذ الطفولة"، السيدة رشا محرز، على إحاطتها المؤثرة وأفكارها الثاقبة. وكما وصفت السيدة رشا محرز، لا يزال الأطفال في جميع أنحاء سورية يعانون من صدمات نفسية رهيبية، في حين ينبغي تجنبهم عواقب الأعمال القتالية. وحالة الأطفال في المخيمات، مثل مخيم الهول، مثير للقلق بشكل خاص وتستحق اهتماماً متجدداً. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الجارية لإعادة إلى الوطن.

وتؤدي المعاناة الإنسانية الإضافية الناجمة عن الزلازل إلى زيادة الحاجة إلى حل سياسي للنزاع. وموقف البرازيل لم يتغير. فالعملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على سلامة أراضي سورية وسيادتها، هي السبيل الوحيد الممكن لإيجاد حل دائم للنزاع.

والتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار أمر ملح. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في نداءاته المتكررة إلى جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار المتفق عليها واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وندين جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات الأخيرة التي شنتها قوات أجنبية، والتي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين والتي تقوض العملية السياسية بشكل خطير.

يوفر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خارطة طريق يمكن أن تستعيد وحدة سورية وسيادتها. ولم نشهد على مدى أشهر عديدة حتى الآن أي تقدم فيما يتعلق باجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويمتلكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يبدي الأعضاء، بمجرد انعقاد الهيئة من جديد، إرادة سياسية متجددة واستعداداً حقيقياً للمضي قدماً بالعملية.

في دعم مشاريع الإنعاش المبكر ونرى أهمية تركيزها على المناطق المنكوبة.

ثالثاً، علينا أن نظل يقظين حيال استغلال الجماعات الإرهابية باستمرار للأوضاع الهشة لتحقيق غاياتها. ففي الوقت الذي كنا نتابع فيه المشاهد الكارثية التي خلفها الزلزال، قامت الجماعات الإرهابية بعرقلة مرور المساعدات عبر الخطوط، لتحقيق مكاسب ضيقة على حساب الشعب السوري. حيث يرفض بلدي هذه الممارسات جملةً وتفصيلاً كونها تمثل استغلالاً خطيراً للكارثة الحالية، إذ يتطلب الوضع الحالي زيادة حجم ووتيرة المساعدات عبر الخطوط بقدر كبير يتماشى مع مستوى الاحتياجات الراهنة، بدون أي عوائق من قبل الجماعات الإرهابية.

كما نُعرب عن بالغ قلقنا إزاء التقارير المتداولة حول قيام تنظيم داعش في سورية بزيادة حالات الخطف والقتل خلال الأسابيع الماضية. وندين الهجوم الإرهابي الذي شنه التنظيم على ريف حمص الشرقي، وأدى إلى مقتل ٥٣ شخصاً، مما يدل على استغلاله الأرعن للكارثة.

وختاماً، وكون هذا الزلزال المأساوي يُعد من أكبر الكوارث الطبيعية في التاريخ، وسيظل ذكرى أليمة في أذهاننا، لا بد من مواصلة التضامن مع الشعب السوري في محنته الصعبة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تدلي البرازيل

بهذا البيان بشأن الجوانب السياسية للنزاع بصفتها الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما. وتشيد البرازيل بجهودها الدؤوبة لتخفيف معاناة الشعب السوري بعد أكثر من عقد من النزاع والآن العواقب المأساوية للزلازل التي لم يسبق لها مثيل في قوتها. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت الحكومة البرازيلية التبرع بأجهزة

المساعدات عبر الحدود لمدة ستة أشهر أخرى لتأمين إيصال المساعدات الحيوية بلا انقطاع إلى ٤,١ مليون سوري يعيشون في شمال غرب سورية. ونرحب بفتح المعبرين الحدوديين الإضافيين إلى شمال غرب سورية استجابة للزيادة العاجلة والهائلة في الاحتياجات الإنسانية، والتي لا مثيل لها من حيث الحجم.

وما زلنا نرى أنه من أجل ضمان إمكانية التنبؤ والاستعداد والدعم والتعبئة الفعالة للموارد وتنفيذ المشاريع، فإن ثمة حاجة إلى قرار جديد، والذي سيكون من شأنه السماح لتلك المعابر الحدودية بتوفير إمكانية وصول مستدام، ليس للمدة التي يراها النظام مناسبة ولكن طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

إن السبب الجذري لهذه المأساة الإنسانية التي لا يمكن تصورها التي تعيشها سورية اليوم سبب سياسي. ولا يمكن أن تُحل، ولن تُحل، من دون معالجة المظالم السياسية وتلبية تطلعات الشعب السوري إلى الحرية والأمن. ولا يوجد طريق للسلام في سورية سوى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن الانتقال السياسي الحقيقي والشامل للجميع، بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية للنساء والشباب، شرط ضروري لأي أمل في التقدم والحل السياسي العادل في سورية.

ونؤيد بقوة المبعوث الخاص بيدرسن في المضي قدماً في التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك نهجه القائم على خطوات مقابل أخرى في استئناف العملية السياسية، لا سيما من خلال استئناف عمل اللجنة الدستورية. ونشجب العراقيين التي يضعها النظام السوري وداعموه وندعوهم إلى التخلي عن ذرائعهم السخيفة والسماح بإعادة انعقاد اللجنة الدستورية في دورتها التاسعة في جنيف، كما هو مخطط لها.

في الختام، أود إعادة تأكيد دعمنا القوي لإنشاء آلية جديدة لتوضيح مصير المحتجزين والمفقودين في سورية. وهذا أمر ضروري لإنهاء معاناة كل عائلة سورية تقريباً.

ولن نُحل الأزمة العميقة والدائمة في المجالات الإنسانية والسياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية ومجال حقوق الإنسان في

وتهنئ البرازيل المبعوث الخاص غير بيدرسن على جهوده في مجال التواصل لإعادة إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين لإيجاد مخرج من المأزق الحالي في العملية السياسية. وننتهي عليه لتواصله المستمر مع "المجلس الاستشاري للمرأة السورية".

ونأمل أن تؤثر بوادر التضامن الدولي الأخيرة في أعقاب الزلزال تأثيراً إيجابياً على الملف السياسي حتى يتسنى إيجاد آفاق جديدة للحل السلمي. ونتوقع أن يمهد التعاون الإنساني الحالي السبيل لمزيد من تدابير بناء الثقة. في عام ٢٠٢٣. فلنعمل بجد، ولا نكتفي بالإعراب عن الأمل، من أجل التوصل إلى نتيجة سياسية مواتية لسورية تحقق ما ينشده الشعب السوري بشدة من سلام واستقرار ومصالحة.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث والمديرة محرز على إحاطاتهم.

في غضون أقل من أسبوعين، سيكون قد مر ١٢ عاماً على اعتقال نظام الأسد لحفنة من المراهقين السوريين كتبوا عبارات مؤيدة للديمقراطية بالطلاء على الجدران في درعا. وأدى ذلك إلى اندلاع احتجاجات الربيع العربي والقمع الوحشي للمحتجين.

ولم يعرف المراهقون السوريون في هذه الأيام في حياتهم سوى الحرب والوحشية. فقد رأوا أقاربهم يُعدمون تعسفاً أو يختفون قسراً. واضطروا لمواجهة مجاعة وشيكة كل يوم، وهم لا يعرفون أي تعليم أو رعاية صحية أو أمن أساسي أو حرية.

وعلى مدار ما يقرب من ١٢ عاماً، شوه النظام سورية بتحويلها إلى بحر من الدماء، قُمت فيه تطلعات الشعب السوري في الحرية والكرامة، وحيث يحتاج أكثر من ثلثي السوريين إلى مساعدات إنسانية عاجلة، فيما يواجه ١٢ مليون شخص الجوع - وهو أعلى رقم منذ بداية النزاع.

ولم تؤد الزلازل المدمرة الأخيرة إلا إلى زيادة البؤس وزيادة الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير. وندعم بقوة استمرار ولاية إيصال

وفي ٢٣ شباط/فبراير، اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إعفاء مؤقتاً لأغراض إنسانية لمدة ستة أشهر. ولا يعني ذلك الاستثناء أن الجزاءات تمنع وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان والاستجابة لاحتياجاتهم. ويتعلق الأمر بتكثيف تلك الأداة مع حالة الطوارئ التي تسببت بها الزلازل وتمكين المنظمات غير الحكومية بالعمل بسرعة أكبر.

أود أن أؤكد مجدداً أهمية إبقاء المجلس مسألة المساعدات الإنسانية في سورية قيد نظره، والتي لا تزال في حالة حرب. ونكرر دعوتنا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

ومع ذلك، لا يمكن للمأساة الإنسانية للزلازل أن تجعل بصرنا يحيد عن حقائق الحرب في سورية. زار المبعوث الخاص دمشق في ١٣ شباط/فبراير. ولسوء الحظ، وعلى الرغم من جهوده، لا يزال النظام يعرقل أي تقدم نحو إحلال السلام الدائم، تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع.

إن الزلازل مأساة جديدة تضاف إلى المآسي التي عانى منها السوريون طوال ١٢ عاماً من الحرب، وهي: قيام النظام بقصف السكان المدنيين، واستخدامه للأسلحة الكيميائية، واستخدامه التعذيب المنهجي والعنف الجنسي، وكلها أعمال وثقتها الأمم المتحدة على نطاق واسع. السوريون هم ضحايا جرائم الحرب التي يرتكبها النظام وأتباعه. قبل وقوع الزلازل، كانت الأرقام غير مسبوقه بالفعل؛ إذ أن وحشية الصراع وقمع النظام تسببت بأحد أكبر التحركات السكانية في القرن؛ ويوجد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عداد المفقودين، معظمهم في سجون النظام.

السوريون يطالبون بالعدالة، لأنه بدون تحقيق العدالة لا يمكن إحلال السلام الدائم. وستواصل فرنسا بدون هوادة كفاحها ضد الإفلات من العقاب؛ ويجب محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على أعمالهم.

سورية من دون الالتزام الحقيقي بالإصلاحات الديمقراطية وبمؤسسات عاملة ينشئها الشعب من أجل الشعب وتقديم الدعم القوي لها. إن بناء سورية جديدة، تترسخ جذورها في العدالة، هو السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة التي تمس الحاجة إليها، والتي هي شرط أساسي لتحقيق السلام والتنمية الدائمين.

السيدة جارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد غير بيدرسن والسيد مارتن غريفيث والسيدة رشا محرز على إحاطاتهم. إننا ملتزمون تماماً بمساعدة الشعب السوري. وتلتزم فرنسا منذ ١٢ عاماً بمساعدة جميع السوريين بكل الطرق الممكنة. فبعد الزلازل، قدمنا ١٢ مليون يورو في صورة مساعدات وسلمنا ٤٠ طناً من معدات الطوارئ، ونريد أن نفعل المزيد.

ورحبنا بجهود مارتن غريفيث لفتح المزيد من نقاط العبور الحدودية. ولم نكن لنضطر للانتظار سبعة أيام لو لم تكن المعابر الأخرى المخطط لها أصلاً في الآلية العابرة للحدود قد أُغلقت، واحداً تلو الآخر، منذ عام ٢٠٢٠ على الرغم من استمرار تدهور الحالة الإنسانية.

ويجب إيصال المساعدات الإنسانية بلا عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين. ومع ذلك، فإن العمليات الإنسانية في سورية لا تزال معقدة، لا سيما بسبب النظام، الذي يحول وجهة جزء كبير من المساعدات التي تمر عبر دمشق وينهب الأموال المخصصة للمشاريع الإنسانية.

فيما يتعلق بالجزاءات، فقد اعتمدت رداً على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام ومؤيديه. ولم تمنع الجزاءات الأوروبية مطلقاً إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية. ومبلغ التمويل الذي خصصه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية دليل على ذلك - ٢٧ بليون دولار منذ عام ٢٠١١ بناءً على طلبهم. وفي عام ٢٠٢٢، قدمت المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فيها 770 مليون دولار في صورة مساعدات.

الكوارث من أجل سورية، وتأمل في تفعيل وتأزر المساعدة من جميع القنوات، وفي أقرب وقت ممكن.

ترحب الصين بقرار الحكومة السورية فتح معبري باب السلام والراعي الحدوديين، اللذين يستخدمان بالفعل، مما يمكن المزيد من القوافل من التحرك إلى شمال غرب سورية لإيصال الإمدادات باستمرار إلى السكان المتضررين. وهذه خطوة إيجابية من جانب الحكومة السورية للتخفيف عن معاناة الناس في أعقاب الزلزال، مما يدل على استعداد جاد وحقيقي للعمل مع الأمم المتحدة، ويثبت قدرة الأمم المتحدة على حل المشاكل الملحمة المتعلقة بالإغاثة الإنسانية عبر الحدود من خلال التنسيق مع الأطراف ذات الصلة. يجب تشجيع هذه التفاعلات المجدية.

للأسف، لا يزال إيصال إمدادات الإغاثة عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية معرقلًا. نحض جميع الأطراف على وضع مصالح السوريين أولاً، والإبقاء على روح بناءة، وتكثيف التواصل والتنسيق، وإزالة جميع الحواجز، والاستفادة الكاملة من الآلية العابرة للحدود.

لقد أدت سنوات من العقوبات الأحادية غير القانونية إلى تقادم الأزمات الاقتصادية والمعيشية في سورية بشكل كبير وشلت قدرتها على الاستجابة للكوارث. وقد أدت الأزمات الإنسانية المترامية المتمثلة في الزلازل والشتاء القاسي، وتفشي الكوليرا إلى الإفراط في تقادم العواقب الإنسانية للجزءات الانفرادية. أعلنت بعض الدول هذا الشهر عن تخفيف مؤقت للجزاءات الأحادية الجانب التي فرضتها على سورية، الأمر الذي يؤكد من جديد خطورة الوضع. ويحدونا الأمل في أن تنفذ التغييرات ذات الصلة في السياسة العامة في أقرب وقت ممكن لتحرير الوكالات الإنسانية من القيود حقًا، وتيسير جهود الإنقاذ والإغاثة في حالات الكوارث بشكل فعّال.

لا بد من الإشارة إلى أن التدابير المؤقتة والإعفاءات الجزئية لا تكفي لمعالجة الضرر المنهجي الذي يلحق بالأساس الاقتصادي السوري والقدرة التنموية بسبب الجزاءات الأحادية الجانب. نحث الدول

من هذا المنطلق ما برح موقف فرنسا ثابتًا: مع انعدام وجود عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة، لن نتخلى عن موقفنا الأساسي من النظام السوري، الذي يجب أن ينخرط في عملية سياسية.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما الإعلاميتين، وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة محرز.

تعرب الصين مرة أخرى عن تعازيها لشعبي وحكومتنا تركيا وسورية على خسائرها الفادحة في الأرواح والممتلكات جراء الزلازل المدمرة.

بعد أن ضرب الزلزال لأول مرة، أطلقت الحكومة الصينية على الفور آلية المساعدة الإنسانية الطارئة وقدمت ٤٠ مليون يوان لتركيا و ٣٠ مليون يوان لسورية. لقد قمنا بتسريع المساعدات الغذائية لسورية، على أن تتبعها قريبًا مساكن مصنعة سلفًا بقيمة ١٠ ملايين يوان. وقد تحرك المجتمع الصيني على نطاق واسع، حيث قدمت الجماهير تبرعات مالية وعينية بمبادرة منها. وتوجه إلى المناطق المنكوبة بالزلزال ما يقرب من ٢٠ فريقًا غير حكومي للاستجابة لحالات الطوارئ. وقدمت جمعية الصليب الأحمر الصيني مساعدات نقدية طارئة ومواد إغاثة لكل من الهلال الأحمر التركي والهلال الأحمر العربي السوري. وللمضي قدما في ذلك، ستواصل الصين مساعدة تركيا وسورية بما يتماشى مع احتياجاتهما في التغلب على الكارثة وإعادة بناء بلديهما.

عندما يصبح بلد ما في محنة، يهرع الآخرون لإنقاذه. وفي ظل الظروف الراهنة، هناك حاجة ماسة إلى المساعدة الثنائية والنداء الإنساني الذي توجهه الأمم المتحدة، وينبغي الترحيب بهما والتشجيع عليهما. تعرب الصين عن تقديرها لجميع الأطراف، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، من بين الدول العربية، التي مدت يد العون إلى سورية حكومة وشعبًا، وتقدر الصين لوكيل الأمين العام غريفيث والمبعوث الخاص بيدرسن زيارتهما إلى المناطق التي ضربها الزلزال بعد ذلك مباشرة، وحشد الدعم الدولي، وترحب بنداء الأمم المتحدة الإنساني العاجل للإغاثة في حالات

أود مرة أخرى أن أعرب عن أعمق تعازي المملكة المتحدة لجميع المتضررين من الزلازل القاتلة التي ضربت تركيا وسورية هذا الشهر. تحركت المملكة المتحدة على الفور، وقدمت تمويلا إضافيا لأول المستجيبين في شمال غرب سورية وأعلنت عن تقديم ٣٠ مليون دولار إضافية كإغاثة طارئة للأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في جميع أنحاء سورية وتركيا، وأصدرت ترخيصا عاما يعفي المزيد من المساعدات من الجزاءات. وقد وفر ذلك المساعدة التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك المأوى، للآلاف الذين يعيشون في ظروف الصقيع الشديد.

ونرحب بالجهود العاجلة التي تبذلها الأمم المتحدة لزيادة الاستجابة الإنسانية، فضلا عن فتح معبرين في باب السلام والراعي. سلطت هذه المأساة الأخيرة الضوء بشدة على أهمية الوصول بدون عوائق والذي يمكن التنبؤ به، من دون شروط، إلى شمال غرب سورية. ويجب على المجلس أن يواصل رصد ذلك عن كثب في ضوء الشواغل المستمرة من أن النظام يواصل تحويل مسار إيصال شحنات المعونة والتدخل فيها.

حتى قبل وقوع الزلازل، كانت الاحتياجات بالفعل عند أعلى مستوياتها على الإطلاق بعد أكثر من عقد من النزاع، تصرف خلاله نظام الأسد بتجاهل تام لرفاه سورية وشعبها. لا يمكننا أن نسمح للنظام باستخدام آخر مأساة لتجنب تحمل المسؤولية عن أفعاله. وفي هذا الشهر، استمع المجلس إلى مزيد من الأدلة على استخدام النظام الإجرامي للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في دوما في عام ٢٠١٨ (انظر S/PV.9255). تركت آلاف العائلات بدون إجابات عن أحبائها الذين اختفوا في نظام سجون الأسد. وفي الوقت نفسه، يواصل النظام بث عدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال إنتاج الكبتاغون وتهريبه. إن صناعة المخدرات غير المشروعة هذه، التي تبلغ قيمتها عشرات البلايين من الدولارات، تمول أسلوب حياة فاخرة لنظام يتكسب شعبه، كما قال السيد غريفيث، في خيام في ظروف صقيع شديد.

المعنية على رفع جميع الجزاءات الأحادية غير القانونية المفروضة على سورية فوراً وبدون قيد أو شرط، والتوقف عن استحداث الكوارث الإنسانية وتفاقمها بشكل مصطنع.

إن موقف الصين من القضية السياسية السورية ثابت وواضح. والسبيل الأساسي لحل القضية السورية يكمن في عملية سياسية ذات قيادة وملكية سورية. وترحب الصين بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن، باتباع نهج الخطوة تلو الخطوة، لتيسير الحوار والتشاور والثقة المتبادلة بين الفصائل في سورية.

على الرغم من أن وقوع الزلازل أمر من سوء الطالع، غير أن ذلك قد يوفر أيضا فرصة للمضي قدما بشكل مشترك. ووجدنا الأمل في أن تسمو الأطراف المعنية في سورية فوق الانقسامات السياسية، وأن تبني توافقا أسرع، وأن تسعى إلى عقد الدورة التاسعة للجنة الدستورية السورية في وقت مبكر.

لا يمكن للعملية السياسية السورية أن تمضي قدما بدون بيئة آمنة. يجب على المجتمع الدولي اعتماد معايير موحدة، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، واتخاذ إجراءات صارمة ضد جميع القوى الإرهابية في سورية وعدم التسامح معها. ويجب على الأطراف المعنية أن تكف عن التواطؤ مع القوى الإرهابية والتستر عليها واستغلالها سياسيا. لقد أدان الممثل الدائم لسورية، في رسالته المؤرخة ١٩ شباط/فبراير الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، الغارة الجوية التي شنها بلد معين على مناطق سكنية في دمشق في ذلك اليوم. وتدعو الصين مرة أخرى إلى الاحترام الجاد لسيادة سورية وسلامة أراضيها، ووقف الوجود غير القانوني والأنشطة العسكرية للقوات الأجنبية في سورية. كذلك يجب أن يتوقف فوراً النهب غير القانوني للموارد الطبيعية.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشارك الآخرين تقديم الشكر للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما. وأود أن أقدم تعازي للسيدة محرز على الخسارة المأساوية لأبناء عمومتها، وأن أشكرها على رؤيتها الثاقبة القيمة، وشهادتها القوية التي تصف، على نحو خاص، أثر الزلازل على الأطفال وأسره.

دعم نفسي اجتماعي طارئ لمساعدتها على التعافي من الأهوال التي عاشتها. تستحق النساء والفتيات الحماية والاستجابة الإنسانية المراعية للفوارق بين الجنسين. وما هو مطلوب الآن ليس أقل من المساعدة الإنسانية الفورية والمستدامة لإنقاذ الأرواح وتجنب أسوأ الآثار الثانوية للزلازل.

وما زلنا نؤيد إيصال المعونة الإنسانية على أساس المبادئ إلى جميع المحتاجين من خلال أكثر الطرائق فعالية ومباشرة. وفي ذلك الصدد، نرحب مألطة بفتح المعبرين الحدوديين في باب السلام والراعي. وندعو إلى تقديم دعم أكبر لتلك العمليات وإلى مساعدة الدول الأعضاء في حل تحديات سلسلة الإمداد التي تواجهها الأمم المتحدة، مما يسمح لعملية المعونة بزيادة حجمها وسرعتها لتلبية احتياجات أضعف الفئات على وجه السرعة. وتعرب مالطة عن الأمل في أن يتسنى أيضا توسيع نطاق العمليات عبر خطوط التماس في الأيام المقبلة. ومع ذلك، نشدد على الأهمية المستمرة للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) والمعابر الحدودية الإضافية، التي لا يمكن مضاهاة حجمها ونطاقها بعمليات الإيصال عبر خطوط التماس في هذا الوقت.

هذه الأزمة هي ضربة مدمرة أخرى لسكان سورية. لقد أدى الزلزال إلى تضخيم المعاناة الإنسانية في سورية وتفاقمها، ولكن يجب ألا ننسى أنه أبعد ما يكون عن أن يكون سببها. لقد تسببت اثنتا عشرة سنة من النزاع والجرائم التي لا حصر لها على أيدي الحكومة السورية وأطراف النزاع في ألم ومعاناة تفوقان الوصف للملايين. وتؤكد مالطة من جديد أنه حتى في مواجهة آخر مأساة، يجب أن نظل ثابتين في دعواتنا لإحراز تقدم على المسار السياسي، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأعربت مالطة عن استيائها لسماع تقارير عن قصف الحكومة في الجزء الشمال الغربي في أعقاب الزلزال، وتدعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية. ونحث على إعادة انعقاد اللجنة الدستورية في جنيف، ونعرب عن دعمنا لتلك العملية التي يملكها السوريون ويقودون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ونكرر التأكيد

تتمثل حاجة الشعب السوري العاجلة في الدعم الإنساني، لكنه يحتاج ويستحق أكثر من ذلك. إنه بحاجة إلى سلام مستدام وشامل للجميع وعادل. وكما قالت السيدة محرز، نحن مدينون له بذلك. ولا تزال العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة والمحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق ذلك السلام. ونرحب بالجهود المجدية لإحراز تقدم نحو تحقيق تلك الغاية، بما في ذلك الجهود المهمة في المنطقة. ونحث النظام على الانخراط فوراً وبحسن نية.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطات - وكيل الأمين العام غريفيث، والمبعوث الخاص بيدرسن، ومديرة الاستجابة في منظمة إنقاذ الطفولة، السيدة محرز - على بياناتهم أمام مجلس الأمن اليوم. تعرب مالطة عن امتنانها على الإحاطات التي قدموها ودعوتهم الجماعية للعمل ونحن نواجه حالة الطوارئ الجديدة في سورية.

كما سمعنا هذا الصباح، لا يزال التأثير الحاد للزلازل ملموسا في جميع أنحاء سورية. إن حجم الأزمة، في جميع أنحاء البلد، وأشدّها في الشمال الغربي، يتجاوز ما لم يكن من الممكن تصوره قبل أقل من شهر واحد. وأصبحت المياه والصرف الصحي والمأوى والوقود والغذاء والحماية الآن من بين الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان. وقيل هذه الكارثة التي وقعت مؤخرا، كان حوالي ١٥,٣ مليون سوري بحاجة بالفعل إلى مساعدات إنسانية طارئة. أما الآن، فيجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نعمل بشكل جماعي لمعالجة الأزمة الإنسانية المزدوجة.

لقد كان تأثير الكارثة على الأطفال مدمرا. سمعنا أن ١ ٣٠٠ مدرسة أو مرفق تعليمي مؤقت في سورية تضررت أو دمرت، مع الحاجة إلى الدعم التعليمي لحوالي ٦,٤ ملايين طفل. الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في حاجة ماسة إلى الحماية وترتيبات الرعاية المناسبة أثناء البحث عن الأسر وإدارة الحالات. تحتاج العائلات إلى

منازل ومراكز خدمية ومطارات وموانئ، مما يمثل جرائم حرب موصوفة وانتهاكا جسيما للقانون الدولي ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتهديدا صريحا للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

إن الجمهورية العربية السورية طالبت مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته الأساسية في إدانة هذه الاعتداءات الإسرائيلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لردعها ومساءلة ومعاقبة مرتكبيها وضمان عدم تكرارها. وفي هذا المجال، تجدد سورية مطالبتها الدول الداعمة لإسرائيل في هذا المجلس، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالكف عن عرقلة نهوض مجلس الأمن بمسؤولياته في وقف الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي والتنظيمات الإرهابية والمحاسبة عليها.

مر ما يزيد على ثلاثة أسابيع على الزلزال المدمر الذي ضرب سورية والذي خلف الآلاف من الضحايا والمصابين ودمر مئات المباني والبنى التحتية والمرافق الخدمية. وتواصل حكومة الجمهورية العربية السورية - ضمن إمكانياتها المحدودة - بذل كل الجهود الممكنة لتسهيل الاستجابة الطارئة لآثار الزلزال في المحافظات المنكوبة الأربع.

وفي هذا المجال، قدمت الحكومة السورية التسهيلات والإعفاءات اللازمة لوصول المساعدات الإنسانية وعاملي الإغاثة عبر المطارات السورية الثلاثة وميناء اللاذقية البحري والمعابر البرية الحدودية مع لبنان والأردن. ومنحت موافقات وتسهيلات مفتوحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في سورية، بما في ذلك تسهيل وتسريع إجراءات الجمارك ومنح التأشيرات ودخول الإمدادات وعاملي الإغاثة الطارئة لدعم المتضررين.

كما أكدت الحكومة السورية في الوقت نفسه على التزامها بإبصال المساعدات الإنسانية للسوريين أينما وجدوا على الأراضي السورية، بما في ذلك في شمال غرب سورية، حيث اتخذت الحكومة السورية قرارا سياديا بالموافقة على فتح معبرين إضافيين - هما باب السلامة والراعي - لمدة ثلاثة أشهر لإبصال المساعدات الإنسانية إلى أهلنا في تلك المنطقة. وقد أسهم هذا القرار حتى الآن في عبور مئات الشاحنات التي تحمل المساعدات الإنسانية، وهو أمر يعكس أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الأمم المتحدة.

على ضرورة أن تكون عودة اللاجئين السوريين والمشردين داخليا آمنة وقانونية وطوعية وفقا للمعايير التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وندعو مرة أخرى إلى الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفا في سورية على نحو شفاف وقابل للتحقق، وكذلك إلى توفير معلومات عن مكان وجود ومصير الآلاف الذين ما زالوا مفقودين.

وفي الختام، تؤيد مالطة تأييدا تاما عمل المبعوث الخاص بيدرسن ومبادرته التي تقوم على أساس خطوة مقابل خطوة، وندعو دمشق إلى المشاركة بإخلاص في مساعيه الحميدة. يمثل الزلزال الذي وقع في ٦ شباط/فبراير في سورية وتركيا فرصة مأساوية لإعادة تركيز جهودنا ومضاعفتها نحو كفالة سلام عادل ودائم للشعب السوري.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): في الوقت الذي كانت فيه الجمهورية العربية السورية تلملم جراحها، وتدفن شهداءها، وتسابق الزمن لمعالجة النتائج الكارثية للزلزال المدمر الذي ضربها، كانت قوى الإرهاب وقوات الاحتلال الإسرائيلي تتربص بسورية وشعبها. فقد نفذ تنظيم داعش الإرهابي اعتداءً وحشيا استهدف فيه ٥٣ مواطنا وأصيب آخرون أثناء جمعهم لمحصول الكما في مدينة السخنة شرق محافظة حمص.

وفي وقت متزامن مع هذا الاعتداء الإرهابي، قام كيان الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم الأحد، ١٩ شباط/فبراير، بتنفيذ عدوان جوي من جهة الجولان المحتل، باستخدام الصواريخ، على أحياء سكنية مأهولة بالمدنيين في مدينة دمشق. وأدى، في حصيلة أولية، إلى ارتقاء خمسة شهداء وإصابة ١٥ مدنيا بإصابات حرجة؛ وتدمير عدد من منازل المدنيين، وإلحاق أضرار مادية بعدد من المراكز التعليمية والمواقع التاريخية.

إن هذا الهجوم الإرهابي الإسرائيلي المدير، يأتي في سياق استهداف إسرائيل المنهج للمدنيين وللأعيان المدنية السورية، من

تلقت أقل من ٥٠ في المائة من التمويل. ولهذا، ندعو الدول المانحة إلى توفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية وللنداء الإنساني العاجل لسورية، بما يضمن وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين في كافة أرجاء البلد.

لقد جدد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/127) عن الحالة الإنسانية في سورية، التأكيد على

”أهمية تقديم تطمينات واضحة بأن الجزاءات الانفرادية لن تعيق عمليات الإغاثة المفيدة للسكان السوريين.“
(S/2023/127، الفقرة ٨١)

ونحن ندرك جيدا بأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لن يقرأ بمدى الآثار السلبية للعقوبات الأحادية التي يفرضونها على السوريين. ولهذا، سأعرض بإيجاز بعض الجوانب التي توضح عدم صحة ادعاءاتهما وتثبت أن لهذه الجزاءات الجائرة أثرا ضارا على السوريين وأنها مصممة أصلا لهذا الغرض.

أولا، إن العقوبات والقيود المفروضة على قطاع النقل الجوي ومعدات الطيران المدني السورية أثرت على سلامة الركاب المدنيين وتسببت في صعوبات عدة لرحلات الإغاثة الدولية إلى المطارات السورية، قبل الكارثة وبعدها، ودفعت العديد من شركات الطيران الدولية لاستخدام مطار بيروت خوفا من تلك العقوبات، وهو ما تسبب في تكاليف إضافية وتأخيرات زمنية في وصول المساعدات إلى ضحايا الزلزال.

ثانيا، إن العقوبات والقيود المفروضة على المستشفيات العامة والخاصة في سورية، بما في ذلك مشاف تخصصية للأطفال، وامتناع الشركات العالمية عن بيع الأدوية والمعدات الطبية الضرورية إلى سورية فاقمت ضعف القطاع الصحي في سورية، بما في ذلك خلال فترة الجائحة والزلزال.

ثالثا، إن العقوبات والقيود المفروضة على استيراد النفط ومشتقاته إلى سورية تسببت في نقص حاد في الوقود المستخدم للتدفئة ولتنقل

كما واصلت الحكومة السورية أيضا منح الموافقات والتسهيلات اللازمة لإيصال المساعدات الإنسانية من داخل سورية وتنظيم بعثات إنسانية عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية، ولمدة ستة أشهر، لتقديم المساعدات الإنسانية وإجراء تقييمات للاحتياجات الإنسانية في تلك المنطقة استجابة لتداعيات الزلزال والهزات الارتدادية.

تؤكد سورية مجددا أهمية الاستمرار في تنفيذ كل هذه الإجراءات بحسن نية ورفض كل محاولات تسييس الحالة الإنسانية في سورية، سواء من خلال قيام مشغلي جبهة النصرة الإرهابية/هيئة تحرير الشام بإعطاء الأوامر لها لمنع دخول المساعدات الإنسانية عبر الخطوط أو من خلال التشكيك والتشويش اللذين تمارسهما بعض الدول الغربية على قرار الحكومة السورية بالموافقة على إدخال المساعدات الإنسانية عبر معبرين حدوديين جديدين. والادعاءات التي تشير لها نفس هذه الدول عن حرق المساعدات لم تؤكدتها الأمم المتحدة وإطلاقها هو مجرد أكاذيب هدفها التشويش فحسب على ما تقوم به الحكومة السورية لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى السوريين. لماذا لم نسمع من تلك الدول إدانة لعرقلة التنظيمات الإرهابية لوصول المساعدات الإنسانية عبر الخطوط؟

وتعرب الجمهورية العربية السورية مجددا عن شكرها وتقديرها لجميع الدول التي تضامنت مع سورية وشعبها وسارعت للاستجابة لحاجات الشعب السوري في هذه الظروف الصعبة، وهو ما شكّل دعما مهما للجهود الوطنية في تخفيف آثار الزلزال وإنقاذ الكثير من المصابين. كما تعبر سورية أيضا عن تقديرها للأمين العام على إطلاقه النداء العاجل للاستجابة لتداعيات الزلزال الكارثية، والذي يجب أن يركز الجهود الدولية على المساعدة في إعادة إعمار البنية التحتية ومعالجة الأضرار التي لحقت بالمرافق الخدمية والصحية والتعليمية الضرورية، والتي تشكل حاجة ملحة لعودة النازحين المتضررين من الزلزال إلى مناطقهم وبيوتهم.

وفي هذا المجال، لا بد من التعبير عن القلق البالغ إزاء انخفاض مستويات تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، إذ أن خطة عام ٢٠٢٢

وفي الختام أود أن أشير إلى أن جهود التصدي للتداعيات الكارثية للزلازل مستمرة وتتطلب دعماً دولياً كبيراً وإمكانيات هائلة لمواجهةها، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بإيلاء الاعتبارات الإنسانية أولوية على الاعتبارات السياسية، والدعم الصادق والحقيقي لسورية وشعبها، ووفاء المانحين بالالتزامات التي تعهدوا بها وتوفير البيئة الآمنة والمستقرة للشعب السوري، والتي تتحقق من خلال دعم جهود مكافحة الإرهاب، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والممنهجة وإنهاء الوجود الأجنبي اللاشعري على الأراضي السورية، والرفع الفوري الكامل وغير المشروط للإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتهما.

لقد أدى الزلزال المدمر الأخير في سورية إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً في البلد، ما أدى إلى انهيار الهياكل والخدمات الأساسية وأثر بشدة على قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ونظراً لخطورة الحالة، يجب زيادة المساعدة الإنسانية وتقديمها بطريقة محايدة وغير تمييزية وخالية من التسييس والشروط، بغية ضمان حصول أضعف الأفراد على المساعدة التي يحتاجون إليها. ونشيد بالأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على جهودها المستمرة لمساعدة الشعب السوري وتخفيف معاناته، لا سيما في هذا الوقت العصيب. وقد كانت إيران من أوائل البلدان التي استجابت بشكل إيجابي للطلبات الإنسانية من تركيا وسورية بإرسال المساعدات الإنسانية، وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لمساعدة المتضررين من الزلزال المدمر في وقت حاجتهم.

ومن أجل معالجة الأزمة الإنسانية الحالية في سورية بشكل أكثر فعالية، يجب على المجتمع الدولي التركيز على رفع العقوبات اللإنسانية أحادية الجانب. ويجب أن نقر بأن التدابير القسرية الانفرادية

ولتوليد الطاقة الكهربائية، ناهيك عن أن استيلاء الولايات المتحدة غير القانوني على حقول النفط والغاز في شمال شرق سورية وعمليات تهريب النفط إلى الخارج حرم الشعب السوري من هذه المادة الهامة ومن عائلاتها التي تبلغ بلايين الدولارات.

رابعاً، إن العقوبات والقيود المفروضة على استيراد محطات الكهرباء والمعدات المتعلقة بتوليد الطاقة وقطع الغيار اللازمة لها تسببت في حرمان السوريين من الحصول على الكهرباء لأكثر من ٢٠ ساعة يومياً، في المتوسط.

خامساً، إن العقوبات والقيود المفروضة على استيراد المعدات والآلات اللازمة للتزود بمياه الشرب والري وتعقيم وتنقية المياه وإصلاح وتحسين نظام الصرف الصحي تسببت في تفشي العديد من الأمراض، وفي مقدمتها الكوليرا.

سادساً، إن العقوبات والقيود المفروضة على استيراد آلات البناء الثقيلة ومعدات البناء الأخرى إلى سورية قد أضعفت قدرتها على التعامل مع تداعيات الزلزال وأظهرت الحاجة الماسة لها في عمليات الإنقاذ وإزالة عشرات الآلاف من الأطنان من حطام وأنقاض المباني المدمرة، فضلاً عن بناء وحدات سكنية لمئات الآلاف من ضحايا الزلزال.

سابعاً، إن القيود والعقوبات المفروضة على استيراد الأسمدة اللازمة للإنتاج الزراعي للغذاء أو مستلزمات إنتاجها محلياً تسببت في إلحاق أضرار - لا يمكن إصلاحها - بقدرة سورية على الإنتاج الزراعي وساهمت في ارتفاع حاد في تكلفة المواد الغذائية المنتجة محلياً وقوضت الأمن الغذائي للسوريين وتسببت في سوء تغذية حاد.

ثامناً وأخيراً، فإن العقوبات والقيود المفروضة على المصارف السورية - بما فيها المصرف المركزي - أدت إلى تجميد أو قطع العلاقات المالية مع المصارف الأجنبية، وبالتالي عدم القدرة على تنفيذ التحويلات المالية الضرورية لكل القطاعات الحيوية أفنة الذكر. والقائمة تطول وتطول، وهذه عينات فقط عن التأثيرات السلبية لتلك العقوبات الأمريكية - الأوروبية.

تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية وحولها. وندعم عمل اللجنة الدستورية الجاري. وفي ذلك السياق، نشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص لتيسير الاجتماع المقبل للجنة، ونرحب بزيارته الأخيرة إلى دمشق واتصالاته بالأطراف السورية. ونعتقد أن المآزق الإجرائي الحالي في اللجنة يمكن حله من خلال المشاركة البناءة وحسن النية من قبل جميع الأطراف المعنية. ومع ذلك، يجب علينا أن نحرص على عدم توجيه جهودنا نحو مبادرات لن تؤدي إلا إلى تحويل العملية السياسية ولن تضيف أي قيمة.

ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا لسورية والمنطقة الأوسع ويجب التصدي له بشكل حاسم. ويساورنا القلق إزاء الأنشطة الإرهابية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال. إن الوجود غير القانوني للقوات العسكرية في سورية، في انتهاك للميثاق والقانون الدولي، هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في البلد ويجب وقفه إذا أردنا تهيئة بيئة مواتية لحل الأزمة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في ظل الاحترام الكامل لسيادة سورية الوطنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها، ومن دون استخدامها ذريعة لانتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وفي الختام، ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي شنه النظام الإسرائيلي على مبنى سكني مدني في منطقة مكتظة بالسكان في وسط دمشق في ١٩ شباط/فبراير. فهذه الهجمات تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار الإقليميين وتنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والميثاق. ويجب على المجتمع الدولي أن يجبر النظام الإسرائيلي على وقف انتهاكاته المتكررة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الهجمات الإرهابية التي شنها على المدنيين والبنية التحتية الحيوية في سورية. ونحث مجلس الأمن على تحمل المسؤولية وإدانة انتهاك النظام الإسرائيلي المستمر للمبدأ الأساسي المتمثل في السيادة الوطنية للدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، الأمر الذي يشكل أساس الميثاق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إذ أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها مجلس الأمن بصفتي الجديدة، الممثل الدائم

المفروضة على سورية، والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، جعلت من الصعب على الشعب تلبية احتياجاته وقيدت قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية. والإعفاءات الأخيرة للإغاثة الإنسانية ليست كافية وهي مجرد محاولة لخلق مظهر اهتمام. ولذلك، لا يكفي أن نقول كلمات تضامن من دون اتخاذ إجراءات ملموسة. وندعو إلى الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للجزاءات غير المبررة. وفي غضون ذلك، يجب وقف النهب المستمر للموارد الطبيعية السورية من قبل القوات الأجنبية، والذي أدى إلى نقص حاد في الوقود وأدى إلى تفاقم الوضع الإنساني. ووفقا للجمهورية العربية السورية، أسفرت هذه الأعمال الإجرامية عن سرقة أكثر من ١٠٠ بليون دولار من موارد سورية وثرواتها الوطنية، في شكل نفط وغاز في المقام الأول.

ونؤيد التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، مع تركيزه القوي على إعطاء الأولوية لمشاريع الإنعاش المبكر التي تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية الحيوية وتعزيز عمليات المعونة عبر خطوط التماس والتصدي للتحدي الملح المتمثل في ضمان إمدادات الكهرباء وهو مطلب أساسي لجميع السوريين. ولن توفر هذه الجهود الإغاثة الفورية للشعب السوري فحسب، بل ستضع أيضا أساسا للتنمية المستدامة طويلة الأجل. وسيكون من الضروري الاضطلاع بذلك العمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع حكومة الجمهورية العربية السورية وفي ظل الاحترام الكامل لسيادة سورية الوطنية وسلامتها الإقليمية. إننا نقدر وندرك جهود الحكومة لدعم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق سورية. والقرار الذي اتخذته الجمهورية العربية السورية مؤخرا بفتح معبرين جديدين لتيسير وصول المساعدات الإنسانية يستحق احترام المجلس ودعمه.

ومن أجل ضمان حل سياسي أكثر فعالية للأزمة السورية، نواصل التأكيد على أن العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، هي النهج الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء الأزمة. وسنواصل العمل، جنبا إلى جنب مع شركائنا في صيغة أستانا، لتحقيق

في سورية على نحو أسرع وأكثر فعالية وكفاءة. ونواصل أيضا تيسير الزيارات الميدانية للأمم المتحدة وتقييم الاحتياجات في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى كفاءة إيصال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة من قبل بلدان ثالثة. كما أن مجالنا الجوي مفتوح للطائرات التي تحمل المساعدات الإنسانية إلى سورية. وأعلننا في اليوم الأول للزلزال أننا سننظر أيضا - حسب الاقتضاء - في فتح معبر كساب الحدودي لإيصال المساعدات الدولية إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام عبر تركيا. ويظل ذلك موقفنا.

ويعدُّ نداء الأمم المتحدة الإنساني العاجل من أجل سورية أداة مهمة يمكن من خلالها تلبية أكثر احتياجات الشعب السوري إلحاحا بعد الزلازل المدمرة. ومن الضروري توجيه الموارد التي تجمع من خلال النداء العاجل إلى الأماكن التي تشتد الحاجة فيها واستغلالها للتخفيف من محنة الناس في المناطق المتأثرة. وبالإضافة إلى المساعدات عبر الحدود، تواصل تركيا أيضا جهودها لتسهيل عمليات إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع. لقد تم إيصال أول مساعدات عبر خطوط النزاع إلى رأس العين بعد الزلزال - وهي الشحنة الثانية منذ عام ٢٠١٩ - في ٢٦ شباط/فبراير حيث نُقلت المساعدات الطبية والإنسانية إلى المنطقة. كما نواصل العمل على تيسير إيصال المساعدات عبر الخطوط من حلب إلى إدلب.

لقد أدى الدمار الذي أحدثه الزلزال إلى تفاقم معاناة الشعب السوري وتشريده وشعوره باليأس. كما أكد مرة أخرى الطابع المترابط لجميع عناصر الأزمة السورية وزاد من الحاجة الملحة إلى إعطاء زخم للعملية السياسية. ولن يتسنى التوصل إلى حل سياسي مستدام يلبي تطلعات الشعب السوري إلا وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إننا بحاجة إلى مزيد من المواءمة بين مواقف جميع أصحاب المصلحة إذا أردنا إحراز تقدم، وندعم تماما جهود المبعوث الخاص بيدرسن في ذلك الاتجاه.

وكما أكدنا من قبل، فإن عودة اللاجئين تعتبر أيضا جزءا لا يتجزأ من تسوية الأزمة السورية وينبغي التعامل معها على هذا

لتركيا لدى الأمم المتحدة، أود أن أحيي أعضاء المجلس وأن أهنئ مالطة على إدارتها أعمال المجلس لهذا الشهر. كما أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث والسيدة محرر على إحاطاتهم القيمة.

يواجه شعب تركيا وجارتها سورية العواقب الوخيمة لأحد أكثر الزلازل تدميرا في التاريخ. ونشعر بالألم والحزن العميقين. ونعرب عن مواساتنا لجميع الضحايا والأسر المكلومة وملايين الأشخاص المتضررين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكر وتقدير حكومة بلدي وشعبه لمشاعر التعاطف وعبارات الدعم الفائض التي تلقيناها من المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وإذ نحاول القيام بالمهمة الهائلة المتعلقة بمعالجة الأبعاد العديدة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والتعافي بعد الكارثة في منطقة أكبر مساحة من سويسرا وهولندا والدنمارك مجتمعة ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٤ مليون نسمة، فإن تقديم الدعم الدولي المستمر، بما في ذلك من خلال النداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة من أجل تركيا وسورية سيكون حاسما.

وبينما نتصدى لتلك التحديات في بلدنا نواصل أيضا بذل قصارى جهدنا لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري. تحقيقا لتلك الغاية أصلحنا الطرق المؤدية إلى بوابة باب الهوى الحدودية التي دمرت وأصبحت غير صالحة بسبب الزلزال. ووفرنا أيضا معبري باب السلام والراعي الحدوديين لنقل مساعدات الأمم المتحدة التي تمس الحاجة إليها بشكل أسرع وبكميات أكبر إلى أكثر المناطق تضررا. وقد بدأ تشغيل باب السلام والري وكلاهما مفتوحان لتسليم المساعدات من قبل الدول الثالثة والمنظمات الإنسانية. وكما أخبرنا السيد غريفيث، فمِنذ وقوع الزلازل مر ما مجموعه ٤٥٦ شاحنة مساعدات تابعة للأمم المتحدة عبر تلك المعابر الحدودية لإيصال مواد الإغاثة الهامة إلى ملايين السوريين.

تكتسي مواصلة الاستجابة الفعالة للأمم المتحدة من خلال تلك المعابر طالما أن هناك حاجة إليها أهمية حاسمة لتلبية الاحتياجات

وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر شباط/فبراير، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد مالطة لأعضاء المجلس وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان شهرنا حافلاً تمكنا خلاله من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تقع في نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن ننجح لولا العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق لوفد موزامبيق في شهر آذار/مارس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

الأساس. وإلى جانب العملية السياسية، ينبغي اتخاذ خطوات متزامنة لتسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين. ويظل من الضروري طوال هذه العملية القضاء على العناصر الإرهابية مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وتنظيم داعش ووقف مخططاتها الانفصالية في سورية. ويعدُّ الإرهاب أكبر تهديد للسلامة الإقليمية لسورية علاوة على تهديده للسلم والأمن في المنطقة. وستواصل تركيا جهودها للمساهمة في الحفاظ على الهدوء في الميدان فضلا عن مساهمتها في مكافحة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون

في قائمة المتكلمين